

2015-2006

الأجندة الوطنية

الأردن الذي نريد

الأجندة الوطنية: لماذا؟

الإعلام والأحزاب السياسية. وانتهجت اللجنة التوجيهية أسلوب "المشاركة الوطنية" لإعداد الأجندة الوطنية من خلال إشراك كافة الجهات المعنية من مختلف قطاعات المجتمع الأردني لضمان انتفاع مختلف شرائح المجتمع في الأردن من التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المتوقع. وبالتالي فإن كافة مبادرات الأجندة الوطنية تمثل إجماعاً وطنياً وتنقل صورة وافية وصادقة عن تطلعات كافة الأردنيين وطموحاتهم.

وقد أجمعت اللجنة منذ بداية عملها على مبادئ عامة أولها الدستور الأردني وما تضمنه من أحكام تحمي الحريات الأساسية للإنسان وتحترم حقوق المواطنة وترسخ مبدأ الفصل بين السلطات. وثانيها القناعة بأن التنمية السياسية هي جزء من التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية، والتي يؤدي تحقيقها إلى استكمال بناء الأردن الديمقراطي العصري المزدهر، الذي هو جزء من أمته العربية والإسلامية، يعتز بانتمائه إليها وبهويتها الحضارية، ويفخر بقيادته الهاشمية العريقة؛ أردن منفتح على الحضارات الأخرى، ملتزم بالتعددية والاعتدال والوسطية.

ولم تغفل اللجنة ما تم إنجازه في السابق، وبخاصة المبادئ التي اعتمدها الميثاق الوطني ولجان "الأردن أولاً" والاستراتيجيات والخطط التي جرى تطويرها من قبل مؤسسات الدولة الأردنية في العقد الأخير، فتدارستها أخذة بها وبإنياء عليها.

وكانت الأهداف العريضة للأجندة الوطنية أول ما اتفقت عليه اللجنة. وتمثلت هذه الأهداف في ترسيخ دولة الحق والقانون والمؤسسات، وتحقيق العدل والمساواة، وضمان الحريات الأساسية وحقوق الإنسان واعتماد الديمقراطية والتعددية الفكرية والسياسية في جميع الأزمنة والظروف، والعمل على تحقيق مجتمع المعرفة والرفاه الاجتماعي.

وقد انطلقت لجنة الأجندة الوطنية في عملها من واقع المجتمع الأردني الذي يمثل تراكم إنجازات الماضي، ونقطة الانطلاق إلى المستقبل؛ فالدقة في وضع الهدف تشترط مراعاة الواقع والأخذ به؛ كما أن النجاح في المسعى يتحقق فقط بتجاوز هذا الواقع وتطويره على مراحل وبما يؤدي إلى تأمين حياة أفضل لجميع الأردنيين في مختلف المجالات.

إن استمرار النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي والسياسي في الأردن يعتمد بشكل أساسي على مقدره وفعالية إدارة الجهاز الحكومي؛ ففي الوقت الذي حققت فيه المبادرات والتجارب في السنوات الأخيرة نجاحات ملموسة وخطوات حثيثة على طريق الإصلاح الحكومي، إلا أنها تعتبر بدايات متواضعة لطموحات كبيرة نحو إصلاح مستمر.

إن الأردن اليوم بحاجة إلى تسريع وتيرة التغيير قُدماً، معتمداً على ما تم تحقيقه سابقاً، لتطوير جهاز حكومي يرتكز على العمل الموجه نحو الأهداف وتحقيق النتائج، ومبني على أسس الكفاءة والجدارة. ولهذا فإن الحاجة تغدو مأسسة لتطوير الهياكل التنظيمية، والأدوار المؤسسية، وأنظمة الإدارة، وتبسيط إجراءات العمل في الكثير من مؤسساتنا، وعلى رأس ذلك كله تطوير إنتاجية موظفي الجهاز الحكومي، واستثمار طاقاتهم، وتوظيف حماسهم لخدمة مجتمعتنا على أفضل وجه.

ومن هنا فقد برزت الحاجة إلى صياغة أجندة وطنية تحدد الأولويات الوطنية، والتي تستند إلى نشاط بحثي متعمق يأخذ في حسابه مشاركة كافة الجهات والمؤسسات الفاعلة والرئيسة من داخل الحكومة وخارجها. وإنشاء "وزارة مراقبة الأداء الحكومي" في رئاسة الوزراء لمساندة مجلس الوزراء في صياغة الأجندة الوطنية ومتابعة تحقيق أهدافها من خلال مؤشرات أداء رئيسية، وذلك لتحقيق الثبات في السياسات والتوجهات العامة وضمان عدم تعرضها للتقلبات وفقاً للتغيرات الحكومية مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تطوير وتحديث هذه السياسات بشكل منتظم.

الأجندة الوطنية: المفهوم والإعداد

يمثل إعداد الأجندة الوطنية مرحلة تاريخية بارزة في بناء الأردن الحديث وفي مواجهة تحديات كبيرة، وجهداً وطنياً متكاملًا وفريداً يهدف في جوهره لتحسين معيشة المواطنين الأردنيين وبناء اقتصاد متين وضمان الحريات الأساسية وحقوق الإنسان واعتماد الديمقراطية والتعددية الفكرية والسياسية.

أولت مهمة إعداد الأجندة الوطنية إلى لجنة توجيهية تم تشكيلها بموجب رسالة ملكية في 9 شباط 2005. وتكونت هذه اللجنة من ممثلين عن الحكومة والبرلمان ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائل

ولقد تم تطوير المبادرات في ضوء تفاعل ثلاثة أبعاد رئيسية:

البعد الأول: الحكومة والسياسات: ويشمل هذا البعد الإصلاحات التي تهدف إلى المساهمة في حفز التنمية الاقتصادية وتوفير الرفاه والأمان الاجتماعيين. وتتضمن هذه الإصلاحات: إيجاد بيئة استثمارية ملائمة، وتعزيز الانضباط المالي، والحكم الرشيد، والتنمية الإدارية، والعدالة، والمساءلة، والشفافية، وسياسات سوق العمل والتدريب المهني، والحد الأدنى للأجور، والحد الأعلى لساعات العمل، والتشغيل، والتنافسية الاقتصادية، وحرية انتقال رأس المال، وإزالة العوائق التجارية، وتفعيل دور الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتعليم النوعي المستمر، بالإضافة إلى توفير رعاية صحية ملائمة، وتعزيز الأمان الاجتماعي.

البعد الثاني: الحقوق والحريات الأساسية: وتشمل المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمساواة أمام القانون، وتكافؤ الفرص، وسلامة الأشخاص والممتلكات، وحرية التجمع، وحرية التعبير، وواجبات المواطنة وحقوقها، بالإضافة إلى إيجاد قطاع إعلامي حر ومسؤول.

البعد الثالث: الخدمات والبنية التحتية والقطاعات الاقتصادية: وتشمل تطوير خدمات النقل العام بمختلف قطاعاته وصولاً إلى شبكة نقل عام متطورة وبخدمات منتظمة وأمنة وبتكلفة اقتصادية، وتطوير وجلب مصادر مائية واستغلال المصادر غير التقليدية، وتحسين مستوى إدارة الأنظمة المائية، وتوفير الطاقة لكافة الاستخدامات بتكلفة اقتصادية وفقاً للمعايير والمواصفات المعتمدة، والمحافظة على البيئة، وتسهيل وصول المواطنين كافة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى توفير خدمات مالية ومنتجات مصرفية نوعية ومنافسة.

وجاءت الوثيقة شاملة ترسم في مجملها درياً لمستقبل زاهر يتمتع فيه الأردنيون بالرخاء والأمن والحرية والعدل والمساواة. وقد لا يتفق الجميع مع توصياتها كافة، ولا ينتقص هذا من أهميتها كونها تمثل إرادة صلبة وفكراً استشرافياً من مختلف شرائح المجتمع الأردني نحو إحداث نقلة إصلاحية نوعية في حياة هذا المجتمع، تترجم توجهات جلالة الملك وتكون على قدر ثقته.

الأجندة الوطنية: منهج متكامل نحو الأردن الذي نريد

تهدف الأجندة الوطنية إلى تحقيق تنمية مستدامة من خلال برنامج انتقالي يضع الأردن على مسار النمو الاقتصادي السريع والمشاركة الاجتماعية الأوسع ويتضمن استراتيجيات شاملة ومبادرات للتنمية في كافة جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومراقبة ومتابعة تطبيقها وفق معايير قياس الأداء وهو ما يميزها عن برامج التنمية السابقة.

وقد انطوت المبادرات التي تضمنتها الأجندة الوطنية على رؤية واضحة لأساليب تحقيق الأهداف التالية:

- زيادة المشاركة الشعبية في صنع القرار وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني.
- تأكيد مبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء.
- تعزيز السلامة الوطنية والأمن الداخلي وفق أحكام الدستور.
- بناء الثقة بين المؤسسات والمواطنين وإعتماد مبدأ الشفافية والحاكمية الرشيدة والمساءلة.
- تعزيز مبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص
- تنمية الموارد الاقتصادية والبشرية و تعزيز قاعدة الإنتاج وتوسيع مكاسب التنمية.

أبعاد الأجندة الوطنية



الأجندة الوطنية: التحديات

يعتبر الأردن أحد أصغر وأفقر الاقتصادات في الشرق الأوسط، حيث يعيش 14% من الأردنيين دون خط الفقر، كما يعاني من بطالة هيكلية، حيث لا يتمكن الاقتصاد الأردني من استيعاب التدفق السنوي لطالبي العمل الجدد.

وقد تناقصت نسبة الأردنيين الناشطين اقتصادياً إلى إجمالي تعداد السكان حتى بلغت احدى أدنى النسب في العالم، حيث يعيل كل مواطن ناشطاً اقتصادياً أربعة أفراد غير ناشطين في المتوسط، وعليه فإن من الصعب تحقيق النمو الاقتصادي المنشود إذا بقي الحال على ما هو عليه.

وفي ظل الوضع الاقتصادي الراهن ومعدل نمو السكان الحالي، فقد يتجاوز معدل البطالة 20% ويزيد عدد عاطلين عن العمل عن نصف مليون عامل في السنوات العشر إلى الخمسة عشرة القادمة.

وبالرغم من ان الرأي العام يؤيد مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، الا ان سوق العمل ما زال يتصف بعدم المساواة بين الجنسين، كما تتدنى إنتاجية العمل. ويعزى ذلك جزئياً إلى تدني مستوى تعليم القوة العاملة ومهاراتها، وهو ما لا يتعامل معه نظام التدريب والتعليم المهني الحالي بصورة ملائمة.

يواجه نمو الشركات الكبيرة والصغيرة في الأردن ايضاً جملة من المعوقات، يأتي في مقدمتها صعوبة الحصول على تمويل بالإضافة للبيروقراطية ونوعية القوة العاملة. وعلى الرغم من وجود عدد كبير من المؤسسات والبرامج التي تقدّم الدعم المالي وخدمات إنماء الأعمال إلا أن تلك البرامج تعاني من محدودية التمويل وعدم كفاية وتكافؤ الدعم الحكومي ونغياب التنسيق بينها، كما ان معظمها يرتبط بالحكومة ويتصف بمحدودية القدرة على تهمم حاجات اصحاب الاعمال.

ومن جهة أخرى، تعاني الشركات المبتدئة من معوقات ادارية وعدم كفاءة النظام الاداري ومن صعوبة الحصول على التمويل الكافي بسبب محدودية توفر رؤوس الاموال المبادره وعدم رغبة البنوك التجارية في تقديم الرعاية والتمويل لهذا القطاع على وجه التحديد، الأمر الذي لا يدع أمام رواد الأعمال سوى خيار اللجوء إلى الحصول على التمويل من الأصدقاء والعائلة أو تقديم ضمانات شخصية كبيرة.

تواجه الشركات الخاصة ايضاً معوقات ناتجة عن الهيكل الضريبي، حيث يفرض الاردن اعلى عبء ضريبي بين البلدان العربي بالإضافة لارتفاع تكاليف البنية التحتية للمواصلات وأسعار الكهرباء والتكاليف غير التنافسية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومحدودية نمو الإنتاجية.

كما تساهم الحكومة بشكل كبير في معظم القطاعات الاقتصادية، مما يتطلب مستوى عالٍ من الشفافية والمساءلة. أما حرية المواطنين في التعبير، فلا تزال مقيدة نسبياً، كما أن المشاركة في الحياة السياسية لا تزال محدودة. وبالإضافة الى ذلك، فإن هنالك العديد من التحديات الداخلية والخارجية التي تحد من قدرة الأردن على إحداث إصلاحات سياسية مثل فترات الركود الاقتصادي الطويلة والمؤثرات الجيوسياسية على المملكة. وعلى الرغم من شروعه بتنفيذ برنامج التخاضية لخفض حصتها في المؤسسات التي تمتلكها، إلا أن الحكومة لا تزال تسيطر على أكثر من 30% من الناتج المحلي الإجمالي، خاصة في قطاعات الخدمات العامة والتعدين والزراعة والتعليم والمواصلات، وبدرجة أقل في البناء والعقارات والصناعة.

ولقد عانت الحكومة من عجز مزمن في الموازنة العامة أدى الى تراكم المديونية العامة وبالتالي انخفاض مقدرتها على الاستثمار في محركات التنمية الاقتصادية. ويتوقع في المدى القصير توقف المساعدات والمنح الخارجية بشكل تدريجي، مما يضع على عاتق الحكومة مهمة تحقيق التوازن بين الاستثمار من أجل النمو والانضباط المالي.

يضاف الى ذلك ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم تنجح في سد فجوة الاستثمار، الأمر الذي أدى الى تراجع الأردن عن الدول الأخرى من ناحية تنافسية القطاعات الرئيسية، فالنمو المضطرب للصادرات مدفوعاً بصناعة الالبسة والتعدين والأدوية والسياحة، مهدد بتحديات تنافسية كبيرة من قبل منتجين يملكون سيولة مالية وبنية تحتية ومهارات وقاعدة معرفية متطورة.

توجد ايضاً تباينات واسعة في حجم ونوعية الخدمات الحكومية العامة مثل التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية، الأمر الذي أدى الى تباين مستويات المعيشة بين المناطق المختلفة في المملكة. ومثال ذلك ان الإنفاق العام على الرعاية الصحية يتركز في المناطق الحضرية كما انه لا يستهدف فئات السكان بصورة صحيحة. يختلف ايضاً مدى توفر رياض الاطفال بين محافظة واخرى، فهناك نقص واضح في المناطق الريفية كما ان الكثير من الآباء والامهات لا يدركون مزايا تعليم ما قبل المدرسة.

إن التحديات التي تواجه الأردن ليست فريدة من نوعها، فقد واجهت دول أخرى تحديات مشابهة لتلك التي يواجهها الأردن إن لم تكن أسوأ. وقد وضعت حكومات هذه الدول استراتيجيات تحول وتبنت أساليب تكاملية لتحديد الاحتياجات اللازمة لتحقيق التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي المنشود. وقد أثمرت جهود التحول بشكل جيد عندما نجحت هذه البلدان في تحقيق تنمية اجتماعية وإقتصادية تميزت بمعدلات نمو مرتفعة، حيث تجاوزت معدلات نمو الناتج المحلي

وقد حددت الأجنحة الوطنية أهدافاً طموحة للسنوات العشر المقبلة في حال تطبيق كافة المبادرات والإصلاحات التي تضمنتها، ومن بينها تحقيق معدل نمو حقيقي سنوي للنتائج المحلي الإجمالي يبلغ 7.2%، وخفض الدين العام من 91% إلى 36% إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتحويل عجز الموازنة العامة (قبل المنح والمساعدات) البالغ 11.8% إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى فائض بنسبة 1.8%، وزيادة المدخرات الوطنية من 13% إلى 27% إلى الناتج المحلي الإجمالي، وخفض نسبة البطالة من 12.5% إلى 6.8% من السكان الناشطين اقتصادياً من خلال استحداث حوالي 600 ألف فرصة عمل جديدة. وتحقيق هذه الأهداف سيزداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة نفسها، ليصل إلى 2540 دينار من 1534 دينار.

الإجمالي الحقيقي فيها نسبة 8% على مدى عدة عقود. وخلال عملية التحول، اتسم منهج الحكومات ذات الاقتصادات الناجحة بطابع عملي في وضع السياسات الاقتصادية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال شراكة مع القطاع الخاص حيث اتبعت أسلوباً شمولياً شمولياً للتعامل مع كافة التحديات الاجتماعية والاقتصادية بصورة متزامنة، في حين تم تنفيذ الاستراتيجيات على مراحل تبعاً لتطور الظروف الاقتصادية.

الأجنحة الوطنية: الأهداف

تهدف الأجنحة الوطنية إلى تحسين نوعية حياة المواطن الأردني. وللوصول إلى هذا الهدف، يجب استحداث فرص تحقيق الدخل وتحسين مستويات المعيشة، وتعزيز الرفاه والأمان الاجتماعيين.

بعض أهم الأهداف الاقتصادية - الاجتماعية الرئيسية في إطار الأجنحة الوطنية

مؤشرات الأجنحة الوطنية	2004	الهدف 2012	الهدف 2017
متوسط النمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (**)	5% (*)	8%	7.0%
الدين العام (كنسبة مئوية إلى الناتج المحلي الإجمالي)	91%	63%	36%
(عجز)/فائض الموازنة (كنسبة مئوية إلى الناتج المحلي الإجمالي باستثناء المنح)	11.8% (11.8%)	3.6% (3.6%)	1.8%
الاستثمارات الرأسمالية (كنسبة مئوية إلى الناتج المحلي الإجمالي)	21%	21%	24%
المدخرات الوطنية (كنسبة مئوية إلى الناتج المحلي الإجمالي)	13%	23%	27%
صافي الميزان التجاري من السلع والخدمات (مليار دولار)	2.4	1.7	0.9
البطالة (كنسبة مئوية من السكان الناشطين اقتصادياً)	12.5%	9.3%	6.8%

(*) معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1998-2004.

(**) معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الفترة التي تبدأ من عام 2007 حوالي 7.2%.

أهداف التنمية الاجتماعية المختارة من الأجنحة الوطنية

التعليم والتعايم العالي والبحث والابداع

2017	2012	حاليا	
60%	50%	35%	نسبة الإلتحاق الإجمالي بالتعليم ما قبل المدرسة
50%	44%	35%	نسبة الإلتحاق الإجمالي بالتعليم العالي
1.5%	1.0%	0.34%	الإلتحاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية إلى الناتج المحلي الإجمالي

المشاركة

2017	2012	حاليا	
20%	15%	12.5%	النسبة المئوية للإناث للعاملات من إجمالي العاملين
90%	80%	67%	النسبة المئوية للذين يقيمون النظام القضائي على أنه عادل
1.5%	1%	0~%	نسبة ذوي الاحتياجات الخاصة من إجمالي عدد العاملين

الفقر

2017	2012	حاليا	
10%	12%	14.2%	نسبة الفقر
1%	2%	3%	فجوة الفقر
25%	18%	11.4%	النسبة المئوية للطلاب الفقراء الذين يلتحقون بالمدارس الثانوية

الرعاية الصحية

2017	2012	حاليا	
100%	100%	70%	النسبة المئوية للسكان الذين يغطيهم أي نوع من أنواع التأمين
319	248	132	نصيب الفرد السنوي من النفقات الصحية الإجمالية (بالدينار)
75	74	71.4	العمر المتوقع عند الولادة

الأجندة الوطنية: التحول المرحلي

سيتم تطبيق خطط التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية المنبثقة عن الأجندة الوطنية في الأردن على ثلاث مراحل متتالية، لكل منها محور اهتمام متميز، تمتد المرحلة الأولى لفترة خمس سنوات وتضع الأساس لاستحداث فرص العمل بتعزيز الصناعات التصديرية كثيفة العمالة والتركيز على مواضيع التشغيل والتعليم والبنية التحتية والتشريعات الناظمة لتنمية الحياة السياسية والبدء بتطبيقها. أما المرحلة الثانية، فتركز على تقوية القاعدة الصناعية وتحديثها، تمهيداً لتطوير قطاعات ذات قيمة مضافة في اقتصاد المعرفة. في حين تهدف المرحلة الثالثة إلى تطوير قطاعات اقتصادية منتقاة لتصبح من المنافسين العالميين في اقتصاد المعرفة

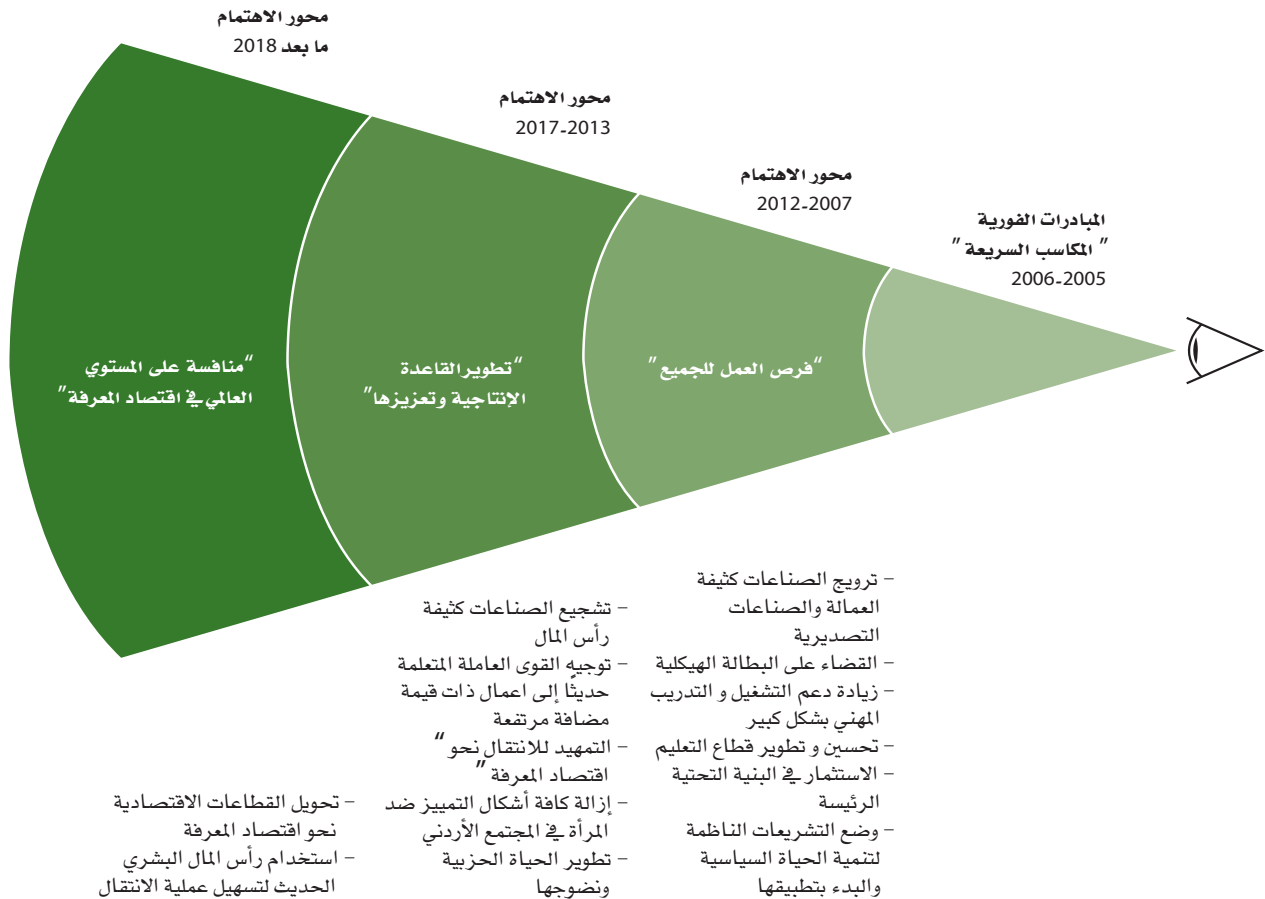
المرحلة الأولى (2007 - 2012): "تحقيق فرص العمل للجميع": تتميز هذه المرحلة بتنمية الصناعات والخدمات التصديرية كثيفة العمالة بهدف القضاء على البطالة الهيكلية وإعادة تأهيل القوى العاملة بتوسيع التدريب المهني ودعم التشغيل. ويعتبر إصلاح القطاع العام، وتوسيع المشاركة السياسية من خلال وضع التشريعات الناظمة لتنمية الحياة السياسية والبدء بتطبيقها، والعمل على إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة، بالإضافة إلى تحرير القطاعات التي تسيطر

عليها الدولة، والاستثمار في البنية التحتية الأساسية وتأهيل العاملين، شروطاً مسبقة لهذه المرحلة من أجل تشجيع الاستثمارات وتركيزها في القطاعات التي تتميز بإمكانية نمو عالية. كما تهدف هذه المرحلة إلى رفع مستوى المعرفة لدى الأردنيين بشكل تدريجي عن طريق نقل القدرات والخبرات وإصلاح نظام التعليم الأساسي والعالي.

المرحلة الثانية (2013 - 2017): "تحديث القاعدة الصناعية وتقويتها": يتمحور اهتمام هذه المرحلة حول توظيف نتائج المرحلة الأولى من خلال تعزيز الصناعات كثيفة رأس المال وتهيئة القوى العاملة لإشغال وظائف ذات قيمة مضافة مرتفعة، بالإضافة إلى توسيع نطاق عمل القطاعات الخدمية التي تدعم الصناعات ذات النمو المرتفع. وعند القيام بذلك، ينتقل الاقتصاد إلى مهن ذات قيمة مضافة مرتفعة، وتفضيل نمو الإنتاجية على زيادة فرص العمل، من أجل دفع وتيرة التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومن المنتظر في هذه المرحلة تطور الحياة الحزبية والتعددية السياسية بعد استكمال كافة التشريعات الناظمة للتنمية السياسية.

المرحلة الثالثة (2018 فصاعداً): "المنافسة العالمية في اقتصاد المعرفة": تركز هذه المرحلة على تطوير قطاعات اقتصادية منتقاة للتحوّل نحو اقتصاد المعرفة.

المراحل الزمنية المقترحة للتحوّل السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الأردن



الأجندة الوطنية: المحاور

لتحقيق الأهداف الوطنية، ارتأت اللجنة التوجيهية أن يتم التركيز على ثمانية محاور رئيسة متكاملة وتم تشكيل فريق عمل فني لكل محور بمشاركة ما يقرب من 300 مشارك أردني من ذوي الخبرة والاختصاص. وقد أجرت هذه الفرق مراجعة معمقة للتحديات في كل من هذه المحاور الثمانية ووضعت المبادرات لمعالجتها. وهذه المحاور هي:

محور التنمية السياسية والمشاركة

محور التشريع والعدل

محور تعميم الاستثمار

محور الخدمات المالية والإصلاح المالي الحكومي

محور دعم التشغيل والتدريب المهني

محور الرفاه الاجتماعي

محور التعليم والتعلم العالي والبحث العلمي والإبداع

محور رفع مستوى البنية التحتية

ما الذي يميز الأجندة الوطنية؟

شهد الأردن في العقدين الماضيين خططاً إصلاحية عديدة وبمسميات مختلفة، وقد تفاوتت درجة تنفيذ الحكومات لهذه الخطط، وخاصة في مواجهة تحديات اجتماعية ملحة كالفقر والبطالة. وقد أدى إلى تشكيك الأردنيين بقدرة الحكومة على تحقيق الإصلاح المنشود؛ على الرغم من رغبتهم في التطور وتطلعهم الى اللحاق بركب الحداثة، وتجذير موقع الأردن في الاقتصاد العالمي.

ومن هنا يبقى التحدي الأكبر في كيفية ضمان عدم تحول الأجندة الوطنية إلى خطة إصلاحية أخرى لا تجد طريقها إلى التنفيذ.

تتميز الأجندة الوطنية عن خطط الإصلاح السابقة، في الخصائص التالية:

فلسفة الإعداد والتطوير: تبنت الأجندة الوطنية أسلوب المعالجة المتكامل لمختلف التحديات التي تواجه الأردن، فجاءت تحمل في طياتها كافة المبادرات الإصلاحية للجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في وقت واحد، على خلاف خطط الإصلاح السابقة التي ركزت على البعد الاقتصادي وأولته جل اهتمامها.

المشاركة: جاءت مبادرات الأجندة نتيجة حوار بناء شارك فيه ممثلون عن كافة الشرائح الاجتماعية والمدارس الفكرية، حيث شارك في استنباط هذه المبادرات ممثلين عن مجلس الأمة، والحكومة، والقطاع الخاص بكافة قطاعاته، ومؤسسات المجتمع المدني، إضافة إلى الأحزاب والإعلام.

التنفيذ: تضمنت ولأول مرة في تاريخ الأردن، آلية واضحة لقياس تنفيذ المبادرات وتقييم أثرها الإصلاحي. كما تضمنت أهدافاً لكل مبادرة ينبغي تحقيقها في السنوات العشر القادمة، رافق ذلك مؤشرات أداء لقياس وتقييم مدى نجاح التطبيق خلال هذه الفترة.

الالتزام: تمثل مبادرات الأجندة الوطنية جوهر البرامج التي ستبناها الحكومات المتعاقبة خلال السنوات العشر المقبلة.

المساءلة: إن شفافية آليات التطبيق ستمكن من تعزيز مساءلة الحكومة خلافاً لخطط الإصلاح السابقة؛ فالنشر الدوري لنتائج المتابعة والتقييم للإنجازات المتحققة عبر تطبيق مبادرات الأجندة وفق مؤشرات الأداء، سيسهم في مساءلة الأردنيين للحكومة.

الأجندة الوطنية: المتابعة والتقييم

إن صدور الأجندة الوطنية لا يعتبر نهاية المطاف بل بداية الطريق نحو مزيد من الإصلاح لتحقيق طموحات الأردنيين كافة. ولا بد من التأكيد، في هذا المضمار، على ما جاء في رسالة جلالة الملك بتشكيل هذه اللجنة، من أن الوصول إلى الأهداف المنشودة لا يقتصر على الجودة والكفاءة في صياغة الأجندة، إنما الأهم هو القدرة على التنفيذ الفعلي والوصول إلى النتائج المرجوة على أرض الواقع، وعلى وضع الأسس والمعايير لقياس مدى النجاح والفشل في تحقيق هذه الأهداف، مما يتطلب وجود جهاز حكومي كفؤ يؤمن بالعمل المشترك الموجه نحو تحقيق الأهداف ويعتمد أسس الكفاءة والجدارة والمساءلة.

يتطلب التطبيق الناجح لمبادرات الأجندة الوطنية من قبل الحكومة العمل على تسيق ومراقبة تنفيذها، وقد تم إنشاء وزارة مراقبة الأداء الحكومي في رئاسة الوزراء لتولي هذه المهام وعهد إليها بمتابعة تطويرها وتحديثها في المستقبل وفق معايير قياس الأداء المنشود تحقيقه.

تتضمن الخطوات الضرورية لتنفيذ ذلك ما يلي:

- قيام الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة بالتعاون والتسيق مع وزارة مراقبة الأداء الحكومي بتطوير وحدات متابعة وتقييم في كل منها، وذلك لضمان ترجمة مبادرات الأجندة إلى برامج ومشاريع تفصيلية، مع تطوير جملة من مؤشرات الأداء لكل منها.
- تقوم وزارة مراقبة الأداء الحكومي بعد ذلك، بعملها كأداة تدقيق ومتابعة على المستوى الكلي من خلال تدقيق تقارير سير العمل التي ستصدر عن الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة، لترفعها بعد ذلك إلى مجلس الوزراء تمهيداً لنشرها على العامة.

إن الأجندة الوطنية خطة تكاملية طويلة المدى، يمتد تنفيذها على مدى عشر سنوات، ولذلك فإنه لا بد من مراجعتها وتطويرها دورياً كل سنتين أو ثلاث سنوات في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المملكة، والعوامل الخارجية، إلى جانب تطور قدرة الحكومة المتزايدة على تنفيذ برامج أكثر طموحاً.

محور التنمية السياسية و المشاركة

4. إعادة النظر بقانون الاجتماعات العامة وإلغاء الموافقة المسبقة على عقد تلك الاجتماعات، مع كفالة حق السلطة التنفيذية في وضع الإجراءات اللازمة للقيام بواجبها في ضمان الأمن والسكينة في المجتمع .

حرية الإعلام

انطلاقاً من نص المادة 15 من الدستور الأردني وروحها، وإيماناً بدور الصحافة الحرة كسلطة رابعة في دعم أهداف التنمية الشاملة والحفاظ على مكتسباتها، ومع ملاحظة أن إصلاح التشريعات الإعلامية وحدها لا يضمن حرية وسائل الإعلام، وبالتالي فإن هناك حاجة ماسة لإجراء مراجعة شاملة للتشريعات الإعلامية وتلك المرتبطة بها لوضعها في إطار المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي يلتزم بها الأردن. ولضمان حرية الصحافة والتعبير من خلال وسائل الإعلام بأنواعها، يجب وضع قانون عام ينظم وسائل الإعلام، و يعتمد مبادئ عامة من بينها:

1. التأكيد على حق الأردنيين في امتلاك وسائل الإعلام كأفراد أو من خلال مؤسسات أو جمعيات أو أحزاب أو شركات خاصة أو عامة دون أية معوقات وضمن أحكام قوانين الهيئات المنظمة المختصة.
2. تحديد مساهمات الحكومة المباشرة أو غير المباشرة في ملكية وسائل الإعلام بحيث لا تتجاوز نسبة معينة وينظر في وضع نظام خاص يفصل بين الملكية والتحرير .
3. منع موظفو الدولة وأجهزتها من فرض الرقابة المسبقة على وسائل الإعلام الجماهيري أو توجيهها أو التدخل في استقلاليتها.
4. عدم جواز توقيف أي صحفي، وإحالة كافة القضايا إلى القضاء، وعدم جواز تعطيل أو إغلاق أو سحب رخص وسيلة من وسائل الإعلام الجماهيري إدارياً لأي سبب كان إلى أن يفصل القضاء في أي قضية مرفوعة على هذه الوسيلة.
5. إلغاء المجلس الأعلى للإعلام وتعمل الدولة على تشجيع ممثلي وسائل الإعلام الجماهيري على تشكيل مجلس مستقل خاص بهم .
6. إنشاء هيئة لتنظيم قطاع الإعلام وتنضوي تحتها كل من هيئة الإعلام المرئي والمسموع ودائرة المطبوعات والنشر.

يوفر الدستور الأردني الإطار الرئيسي لضمان الحريات الأساسية للمواطنين، فهو يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات واستقلال القضاء، ومساءلة السلطة التنفيذية، ويحقق فرص تداول السلطة. وقد نص الدستور الأردني على المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وحماية الحرية الشخصية، وكفل حرية التعبير عن الرأي بجميع الوسائل السلمية، وحق الاجتماع وتأليف الجمعيات والأحزاب السياسية وحق المواطنين في مخاطبة السلطات، ومنع التوقيف والحبس خلافاً لأحكام القانون. ونص على حماية الملكية الخاصة وحرمة المساكن، كما نص على تنظيم ممارسة بعض هذه الحريات بقوانين تصدر عن السلطة التشريعية لضمان ممارستها دون الاعتداء على حقوق الآخرين الأساسية أو تعريض كرامتهم وأمنهم وحرمتهم للانتهاك.

ولأن الحريات الأساسية حق للفرد وحق للجماعة، فإن الحاجة تدعو لأن تعمل الحكومة على مراجعة التشريعات بين حين وآخر من أجل تحقيق توافقتها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ومع النصوص الدستورية التي ترعى هذه الحقوق.

حرية ممارسة العمل السياسي

كفل الدستور الأردني للمواطنين حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير في حدود القانون، كما نص على حق الأردنيين في الاجتماع ضمن حدود القانون، وحقهم في مخاطبة السلطات العامة فيما ينوبهم من أمور شخصية أو فيما له صلة بالشؤون العامة بالكيفية والشروط التي يعينها القانون، وهذه الحريات هي جوهر العمل السياسي بالمعنى القانوني. وحتى لا تشكل القوانين المنظمة لممارسة هذه الحريات قيوداً عليها، فإن الأجندة الوطنية توصي بما يلي:

1. إصدار قانون عام ينظم العمل السياسي في الأردن مستنداً إلى أحكام الدستور يسمى "قانون ممارسة العمل السياسي". ويضمن القانون حرية العمل السياسي ويؤكد على حماية الأفراد والجماعات المشاركة في العمل السياسي، حتى لا تشكل القوانين المنظمة لهذه الحريات قيوداً عليها.
2. التزام الأحزاب باعتماد الوسائل السلمية في العمل السياسي لتحقيق أهدافها.
3. التزام الأحزاب بمبدأ التعددية الفكرية والسياسية في كل الأزمنة والظروف.

3. لا يحق للإدارة العامة حل الجمعيات، ولا يمكن أن تخضع الجمعيات للحل إلا بقرار صادر عن هيئاتها الخاصة بها أو بحكم قضائي قطعي في محاكمة علنية وعادلة.

تعزيز التنظيم السياسي والعمل الحزبي

تعتبر الأحزاب إحدى اللبنة الأساسية في عملية التنمية السياسية. وتهدف المبادئ العامة الواردة أدناه إلى إعادة تعريف الحزب السياسي في الأردن بما ينسجم مع أهداف التنمية السياسية وتكريس مبدأ تداول السلطة ضمن إطار الدستور، كما تهدف إلى ضمان حرية تشكيل الأحزاب في الأردن من جهة، وفقاً لأحكام الدستور، وتكريس دور الدولة في دعم الأحزاب وتشجيعها على القيام بدورها على الصعيد الوطني والمحلي من جهة أخرى.

1. للأردنيين حق الانتخاب إلى الأحزاب السياسية بغرض التعبير عن إرادتهم وآرائهم من خلالها.
2. تسعى الأحزاب إلى تحقيق أهدافها من خلال الوسائل الدستورية كافة.
3. يحظر التمييز بأي شكل من الأشكال بين الأردنيين على أساس انتمائهم الحزبي وميولهم السياسية.
4. يحظر على الأحزاب:
 - أ. القيام بأي نشاط تجاري يهدف إلى الربح.
 - ب. تشكيل منظمات تابعة للحزب ذات طابع عسكري أو شبه عسكري.
 - ج. استقطاب العاملين في القوات المسلحة والأمن العام، والمخابرات، والدفاع المدني، والقضاء.

5. الأحزاب السياسية متساوية أمام القانون.
6. يحق لكل حزب سياسي تأسيس:
 - أ. مركز للدراسات واستطلاع الرأي.
 - ب. نواد وجمعيات خيرية.
7. يحق للأحزاب امتلاك وتأسيس مطبوعات ووسائل إعلام مرئية أو مسموعة أو مواقع إلكترونية.
8. تمول خزينة الدولة الأحزاب وفق عدد المقاعد التي يفوز بها الحزب في مجلس النواب أو في الانتخابات المحلية، على أن تحدد بنظام خاص.

7. حظر أي موظف أو مسؤول في الحكومة أو أجهزة الدولة تحت طائلة القانون تقديم أي معونة أو هبة مالية أو عينية لمالك أو رئيس تحرير مسؤول أو مدير التحرير أو أي صحفي عامل أو أي كاتب في أي من وسائل الإعلام الأردنية.

8. إلغاء إلزامية العضوية للصحفيين في نقابة الصحفيين الأردنيين انسجاماً مع المادة العشرين من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

المشاركة الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني

لتعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار ودمج المواطنين في عملية التنمية، لا بد من تأطير العمل الشعبي في مؤسسات ينضوي فيها الأفراد طوعاً لحماية المصالح العامة ومصالح فئات المجتمع خارج أطر علاقات القربى والهياكل الحكومية والنشاطات التي تهدف إلى الربح. ولتطوير قدرات المجتمع المدني، لا بد من تعزيز دوره وقدراته في النهوض بثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل على اعتماد مناهج تربوية حديثة وأساليب تثقيفية تقوم على استلهاش إشكالات الواقع، وإدخال مفاهيم الثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية والتنوع وضمان اختلاف وجهات النظر في المناهج التعليمية بصورة تطبيقية، ووضع برامج للحوار والتثقيف المجتمعي للنهوض بثقافة حقوق الإنسان والديموقراطية والتسامح في قبول الآخر في دور العبادة ولدى المؤسسات الدينية والثقافية. إن تعزيز قدرات وموارد المجتمع المدني هو شرط مسبق لزيادة المشاركة الشعبية في صنع القرار، ومن هنا فإن هناك أهمية بالغة لتشجيع الحوار بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة على الصعيد الوطني.

1. لكل شخص طبيعي أو معنوي الحق في المشاركة في تأسيس الجمعيات وإدارتها والانتساب إليها والانسحاب منها بحرية، وأنه لا يجوز وضع القيود على ممارسة هذا الحق غير تلك المنصوص عليها في الدستور والتي تستوجبها ضروريات المجتمع الديمقراطي.
2. حرية تكوين الجمعيات، وذلك بتيسير إنشاء الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني التي تعنى بحقوق الإنسان والحريات العامة والعدالة الاجتماعية والبيئة، وغير ذلك من النشاطات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية والخيرية التي لا تتعارض مع النظام العام، ومنح هذه الجمعيات والمؤسسات الحرية اللازمة لممارسة نشاطاتها دون قيود إدارية، وأن لا تشكل إجراءات التأسيس عوائق وعراقيل أمام تأسيس الجمعيات، ويجب أن تتسم هذه الإجراءات بالسرعة والوضوح والبساطة وبدون تكلفة وأن لا تخضع للسلطة التقديرية للإدارة.

تمكين المرأة

ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت اللجنة مبادرات من

بينها:

1. اعتماد مبدأ النظام المختلط الذي يجمع بين الدائرة والقائمة النسبية.
2. أن يلتزم القانون بالدستور نصاً وروحاً.
3. أن يكون القانون شاملاً لجميع مراحل وإجراءات الانتخابات، بدءاً من تحديد موعد الانتخابات وحتى إعلان النتائج.
4. أن تكون كل إجراءات إعلان النتائج علنية وشفافة.
5. أن يتم تقسيم الدوائر الانتخابية بما يتفق مع تحقيق الأهداف المشار إليها في هذا المشروع.
6. أن يضع القانون عقوبات رادعة لللاعبين بالانتخابات.
7. إناطة الإشراف على عملية الانتخابات بلجنة مستقلة يشارك فيها القضاة وشخصيات عامة ذات مصداقية وحيادية. ويقسم أعضاء اللجنة اليمين أمام جلالة الملك. وتنتق عنها لجان فرعية لكل دائرة يتمثل فيها القضاة أيضاً. وتكون مهمة هذه اللجان ضمان سلامة الإجراءات والبت بالاعتراضات المقدمة لها وتصحيح أية إجراءات أو مخالفات فوراً.
8. جعل البت في الاعتراضات المقدمة من المرشحين على إجراءات الانتخابات منوطاً بالقضاء، باستثناء الاعتراضات على النتائج، فيتم البت فيها حسب المادة 71 من الدستور.
9. اعتماد سجلات الأحوال المدنية لجداول الناخبين.
10. وضع أسس واضحة تحدد آلية تسجيل الناخبين وتحديد مكان اقتراعهم، ووضع ضوابط لانتقال الناخبين بين الدوائر للقضاء على الظواهر السلبية.
11. ضمان حق كل مرشح الاطلاع على كافة الوثائق المتعلقة بنتائج الفرز في كافة مراحلها إلى حين إعلان النتائج النهائية.
12. يتم فرز النتائج في مراكز الاقتراع، على أن يكون إعلان النتائج الأولية علنياً وتحت رقابة مندوبي المرشحين.
13. ضمان حرية الدعاية الانتخابية وفق أحكام الدستور نصاً وروحاً، ووضع قواعد لسلوك مؤسسات الإعلام والمرشحين خلال فترة الدعاية الانتخابية.
14. إلغاء مبدئي الدوائر المغلقة والتخصيصات الأخرى المعمول بها حالياً، وتقسيم المملكة إلى دوائر انتخابية يراعى فيها البعد السكاني والجغرافي والاجتماعي وعدالة التمثيل لكافة مناطق المملكة.

شهد الأردن في العقود الماضية تطورات إيجابية على صعيد التنمية الشاملة انعكست إيجاباً على مكانة المرأة في الأردن، ومن ذلك خفض نسبة الأمية بين النساء والتحسين في وضع المرأة الصحي حسب المؤشرات العالمية وزيادة عدد السيدات اللواتي وصلن إلى مراكز قيادية في السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية. وللحفاظ على الإنجازات التي تحققت والبناء عليها، ولتمكين المرأة من ممارسة مواطنتها وتفعيل دورها في عملية التنمية، توصي الأجنحة بضرورة تطبيق المبادئ العامة التالية:

1. تحقيق المساواة للمرأة وإزالة كافة أشكال التمييز بحقها في القوانين والتشريعات الأردنية.
2. تغيير الممارسات الاجتماعية الخاطئة بحقها وتصحيح الصورة النمطية السلبية التي تنتقص من حقوقها.
3. زيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وجعلها شريكاً للرجل في التنمية.
4. دعم تمثيل المرأة بنسب مقبولة في المجالس المنتخبة.
5. ضمان زيادة مشاركة المرأة بنسب مقبولة في مواقع صنع القرار الرسمية.
6. ضمان مبدأ تكافؤ الفرص في إجراءات التعيين والترقية والتدريب في المؤسسات العامة والخاصة.

قانون الانتخاب

اتفق أعضاء اللجنة التوجيهية على أن قانون الانتخاب هو من الأعمدة الأساسية في تنمية الحياة السياسية. ووضعت مبادئ تحكم قانون الانتخاب وتبلي تطوير العمل السياسي بكل أطيافه وتضرعاته، وتؤدي إلى تماسك وطني بين كافة مناطق المملكة والفئات السياسية والاجتماعية، كما تؤدي إلى دوام صلة المواطن بنائبه المنتخب وتعزيز مفهوم نائب الأمة. لذلك فإن قانون الانتخاب يجب أن يحقق الأهداف التالية:

1. انتخابات نزيهة وشفافة.
2. تنمية الحياة السياسية.
3. انتخاب برلمان تمثيلي سياسي، يكون فيه التمثيل داخل المجلس مقارباً للتمثيل خارجه.
4. تشجيع مشاركة الأحزاب في الانتخابات.
5. تشجيع مشاركة مؤسسات المجتمع المدني.
6. تشجيع وتنمية المشاركة الشعبية لتحقيق أكبر قدر من التمثيل المتوازن.

المساعدة على إعطاء التشريع دوره بوصفه مشروعاً متمتعاً بالمصداقية والشرعية لإحداث الإصلاح المطلوب، ومنها:

1. تعزيز مشاركة النواب في الصياغة التشريعية من خلال توفير الوقت الكافي للنواب لدراسة القضايا مدار التشريع من حيث المهلة التي تعطى لهم، بحيث يكون هناك تناسب بين حجم العمل التشريعي المطلوب منهم، وبين الوقت المخصص لهم لإقرار ما هو مطلوب، ويتأتى ذلك من خلال زيادة مدة دور الانعقاد لمجلس النواب بحيث تصبح ثمانية شهور على الأقل.

2. تزويد النواب بالدعم اللوجستي الفني والتشريعي عن طريق تقوية أجهزة مكاتب النواب، وتزويدها بكفاءات متخصصة بالعمل التشريعي.

3. تطوير الهيئة المكلفة بإعداد التشريع في السلطة التنفيذية من خلال:

أ. إعادة النظر في التشريع الناظم لديوان التشريع والرأي بقصد تحديث موادها بما يستوعب المهام الكبيرة المطلوبة منه في المراحل القادمة، وضمان استقلالية المستشارين العاملين في الديوان وحيادهم، وإبعاد أي شبهة تحكم أو هيمنة من الحكومة على قرارات وفعاليات الديوان، وتمكينه من أداء مهامه بأعلى قدر من الكفاءة والاحتراف والدقة القانونية، وإعادة هيكلة أقسامه بحيث تستوعب الدور المتعاظم والمتنامي لهذه المؤسسة.

ب. تعديل التشريع الناظم لديوان التشريع بما يكفل فصل مهمة إبداء الرأي والفتوى عن مهمة التشريع، لخطورة جمع المهمتين في مرجع واحد وحرصاً على الاستقلالية المطلقة والحياد في عملية إعداد التشريع.

4. إنشاء هيئة مستقلة لتطوير وتحديث التشريعات، على أن تكون مهمة هذه الهيئة مراجعة القوانين والتوصية بإجراء التعديلات اللازمة عليها على ضوء التطبيقات العملية التي قد تكشف عن قصور في بعض التشريعات أو تناقض في بعض المسائل الواردة فيها، واقتراح القوانين الجديدة في ضوء ما يستجد من ظروف أو ما يكشف عنه التطبيق العملي للقوانين السارية.

إن تعزيز دولة القانون والمؤسسات يعني قيام الدولة على تشريعات عادلة ومؤسسات فاعلة تلتزم بمبادئ التشريع وتتصاع لها، وأن تنطلق التشريعات من أحكام الدستور الذي يكفل مبادئ العدل والمساواة وينظم العلاقة بين مؤسسات الدولة الدستورية ويكفل لهل استقلالها.

كما إن التطور والتنمية يتطلبان استمرار تحديث التشريعات وتطويرها بما يتفق مع حاجات التواصل بين الدول والتعاون والتبادل التجاري وتطور وسائل الاتصال والمعرفة، والتشابه في العلاقات بين الأمم والشعوب المختلفة، والاستفادة من التجارب والمعارف التي اكتسبتها البشرية خلال مسيرة النمو والازدهار.

وبالمقابل، فلا قيمة للتشريع إذا ما أقرن ذلك بضمان تطبيق مبادئ العدل على أفضل وجه، والعدل، من الناحية النظرية، يتحقق بوضع تشريعات عادلة وواضحة تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة وترسيخ حقوق المواطنين وكفالة حرياتهم وتحقيق المساواة بينهم، والمحافظة على أمنهم وسلامتهم وسلامة أموالهم وممتلكاتهم، وضمان تكافؤ الفرص بينهم والتعامل معهم على قدم المساواة وتجنب التمييز بينهم، وتنظيم حياتهم الاجتماعية وشبكة علاقاتهم مع بعضهم، وكذلك تنظيم علاقاتهم بالدولة (السلطة) وأجهزتها وإداراتها، والمحافظة على المال العام لضمان استخدامه وإنفاقه لمصلحة مجموع الناس، وإتاحة الظروف للمواطنين لكي يمارسوا حقوقهم ويطلقوا طاقاتهم في العمل والتنظيم والإبداع والإنتاج، ولضمان مساهمتهم في حكم أنفسهم وتمكينهم من الوسائل والأسباب المؤدية إلى ذلك.

ولكن التشريعات والأنظمة العادلة وحدها، لا يمكن أن تعمل بمفردها لتحقيق الغايات المتوخاة من إقامة العدل، إذ لا بد لهذه التشريعات من وجود سلطة تتولى الإشراف على تطبيق التشريعات والأنظمة بحيث تتمتع هذه السلطة بالاستقلال والحياد والنزاهة والكفاءة، وتعاونها أجهزة تنفيذية تتولى تنفيذ قرارات هذه السلطة وأحكامها.

التشريع

تتضمن وثيقة الأجندة الوطنية إيضاحات مفصلة واقتراحات محددة هي حصيللة دراسة معمقة لتطوير العملية التشريعية في الأنظمة الديمقراطية، بما يكفل تحقيق الشروط الموضوعية والواقعية للتشريع العادل المستند إلى الاقتناع العام. وتناولت الوثيقة معالجات محددة لمختلف الأوجه والمفاعيل المقترحة والبنى

1. إيجاد تشريع واحد محكم لعمل الجهاز القضائي وهياكله من خلال وضع قانون السلطة القضائية.

2. تعزيز المبدأ الدستوري الذي ينص على أن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون.

3. استقلالية موازنة القضاء.

4. إنشاء هيئة لدى محكمة التمييز باسم هيئة فحص الطعون وتحديد صلاحياتها بما يضمن تخفيف العبء عن كاهل قضاة محكمة التمييز مع الأخذ بعين الاعتبار صلاحيات تلك الهيئة في بلدان مماثلة.

5. جعل القضاء الإداري على مرحلتين وتشكيل المحكمة (أو المحاكم) الإدارية الابتدائية بالإضافة إلى محكمة العدل العليا، وإجراء التعديلات اللازمة في قانون محكمة العدل العليا على هذا الأساس وبحيث تبقى المحكمة أمام محكمة العدل العليا مرافعة.

6. اعتماد معايير وإجراءات خاصة لتعيين القضاة.

7. وضع نظام خاص للتدريب المستمر للقضاة.

8. مراجعة كافة التشريعات المرتبطة بإجراءات المحاكم.

9. تطوير الجهاز القضائي الشرعي.

10. الاستفادة من الخطة الاستراتيجية لوزارة العدل.

11. تعزيز صلاحية نقابة المحامين للقيام بالواجبات المناطة بها وبما يحقق مواكبة مهنة المحاماة لآفاق ومتطلبات التغيير الذي يطرأ على أداء السلطة القضائية.

5. وضع ضوابط وروايد عامة ومبادئ واجبة الإلتباع في وضع التشريعات، وأهمها:

أ. أن يستهدف أي تغيير تشريعي المزيد من الحماية والاحترام لحقوق الإنسان بمفهومها الواسع، ومبادئها المقررة في المواثيق والشرائع الدولية، وتلك التي يتمسك الشعب بها وبقواعدها والتي هي جزء من هويته الثقافية والوطنية، وترسيخ التضامن والتكافل الاجتماعي، والحفاظ على السلام الاجتماعي، وعدم التمييز بين الرجل والمرأة ورعاية حقوق الأسرة والطفل.

ب. تميم مبادئ الولاء والانتماء للأمة وهويتها وللوطن وللمبادئ والأفكار ونبذ الطائفية والعصبوية والعنصرية، وإشاعة قيم الموضوعية واحترام الآخر.

ج. الانطلاق من مبدأ سيادة القانون وتعزيز وجود دولة القانون التي تستهدف الخير العام، وإشاعة قيم المساواة وتكافؤ الفرص.

د. الإلتزام بأحكام الاتفاقيات الدولية عند إصدار التشريعات أو إجراء أي تعديل عليها.

6. معالجة عدد من القضايا التشريعية وإبداء

الرأي حولها، وأهمها:

– القوانين المؤقتة

– المحكمة الدستورية

– المعاهدات والاتفاقيات الدولية

– التعديلات الدستورية

– التشريعات الجزائية

– مكافحة الفساد

العدل

كان من الضروري أن يبحث في مجال إقامة العدل المواضيع الأساسية التي تحظى باهتمام المختصين والناس بوجه عام، وذلك باقتراح رؤية خاصة لإجراء مجموعة من التعديلات الأساسية في القوانين المطبقة في إجراءات التقاضي والمحاماة بما يحقق إشاعة العدل، والمحافظة على المبادئ الأساسية المتعارف عليها لإقامته المتوافقة مع ثوابت المملكة والمجتمع، دون انغلاق في وجه خطى التطور المدروس الهادف لخير الناس وتلبية احتياجات المجتمع وتطلعاته. ولهذا فإن الأجندة ترى أن الأساس في تنفيذ عملية التطوير القضائي وتعزيز استقلاله يتطلب ما يلي:

محور تعميق الاستثمار

فيما يلي عرض لأهم مبادرات المسارين الأول والثاني وبعض مؤشرات الأداء المتعلقة بهما:

المسار الأول: إنشاء إطار مؤسسي جديد للهيئة الأردنية لتنمية البيئة الاستثمارية والأنشطة الاقتصادية (JAED)

1. إنشاء الهيئة الأردنية لتنمية البيئة الاستثمارية والأنشطة الاقتصادية (JAED) لتعمل كمظلة واحدة تجمع كل الهيئات التنموية القائمة: "الهيئة الأردنية لتنمية البيئة الاستثمارية والأنشطة الاقتصادية (JAED)، ومؤسسة تشجيع الاستثمار (JIB)، والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (JEDCO)، ومؤسسة المدن الصناعية الأردنية (JIEC)، ومؤسسة المناطق الحرة (FZC)".

2. تحويل الهيئة الأردنية لتنمية البيئة الاستثمارية والأنشطة الاقتصادية بالصلاحيات اللازمة.

3. إعادة هيكلة مؤسسة تشجيع الاستثمار وزيادة المخصصات الترويجية لها.

4. إعادة هيكلة مؤسسة المدن الصناعية ومؤسسة المناطق الحرة لدمجها تحت مظلة مؤسسة المدن الصناعية.

5. توسيع دور المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية لتغطي كافة أنشطة دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وحفز الشركات المبتدئة.

6. تعزيز فاعلية وقدرات مديرية المنافسة.

7. تنفيذ برامج التنمية قصيرة المدى في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

سجل الأردن خلال السنوات الأربع الماضية إنجازات جيدة نسبياً في تنمية بعض القطاعات الاقتصادية ذات احتمالية النمو العالية، مدفوعة جزئياً بعوامل خارجية. واتخذ الأردن خطوات عدة لتحسين بيئة الأعمال، إلا أن هذه الخطوات نجحت جزئياً فقط في تعزيز تنافسية الاقتصاد والقطاعات لجذب عدد أكبر من المستثمرين. وتعزى الأسباب في ذلك إلى غياب إطار استثماري مؤسسي فعال يعمل على تنسيق السياسات الاستثمارية وتوحيدها، وضعف البنية التحتية الأساسية وارتفاع تكاليفها، بالإضافة إلى عدم مرونة قوانين العمل وتعقيد الأنظمة الضريبية. وبناء على هذه التحديات، وغيرها مما لم يذكر أعلاه، تم وضع المبادرات لمعالجتها، من أجل أن يصبح الأردن بين أفضل الدول التي توفر بيئة استثمارية متطورة ومنافسة.

يعتمد توفير بيئة استثمارية متطورة في الأردن على مقدرة الحكومة على صياغة وتخطيط وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاستثمارية بشكل منسجم ومنسق. ولهذا فقد هدف محور تعميق الاستثمار إلى مأسسة عملية صنع القرار لكافة المسائل المتعلقة بالاستثمار والتجارة وتطوير المشاريع في الأردن. ومن هذا المنطلق، ارتكزت كافة السياسات والمبادرات لهذا المحور على أساس تحليل كمي في صنع القرار، وتم تبويب هذه المبادرات في مسارين رئيسيين: **المسار الأول**، ويهدف إلى وضع الأطر المؤسسية الضرورية لدعم السياسات الاستثمارية، وترويج الاستثمار، وتعزيز التعاون في عملية صنع القرار بين كافة الجهات العامة والخاصة المعنية. أما **المسار الثاني**، فيركز على تحديد أولويات دعم الحكومة للقطاعات الصناعية والخدمية، ووضع الآليات لتحسين تنافسياتها وتعزيز نموها ورفع عائداتها الاقتصادية.

تقدر تكاليف مبادرات محور تعميق الاستثمار بنحو 1.5 مليار دينار أردني خلال فترة العشر سنوات المقبلة. وإذا ما نفذت هذه المبادرات بالشكل الصحيح، فإنها ستعود بفائض صاف قيمته 1.7 مليار دينار أردني، وستضاعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وستستحدث أكثر من 270 ألف فرصة عمل جديدة خلال تلك الفترة، من أصل 600 ألف فرصة عمل جديدة سيستحدثها الاقتصاد الوطني في نفس الفترة.

مؤشرات الأداء	حاليا	الهدف (2012)	الهدف (2017)
القيمة التراكمية للصفقات الاستثمارية التي تم استقطابها من خلال الإطار الاستثماري لـ JAED (بمليارات الدنانير)	غير متوفر	4	9
حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	27%	35%	40%
عدد الإجراءات لإنشاء شركة جديدة من خلال مؤسسة تشجيع الاستثمار	11	6	6
الوقت المستغرق لإنشاء شركة جديدة من خلال مؤسسة تشجيع الاستثمار (الأيام)	36	10	5
مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي	27%	35%	40%
مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص عمل	33%	40%	45%
الإئناق السنوي على الدعم المالي وغير المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة	15 مليون دينار أردني	40 مليون دينار أردني	60 مليون دينار أردني
نسبة الشركات الصغيرة التي ترى أن الأنظمة والقوانين تشكل عقبة أمام نموها	غير متوفر	10%	2%
إجمالي الإئناق السنوي على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	0.4%	1.00%	1.50%
عدد الشركات الصغيرة من بين تلك التي تم استطلاعها والتي أفادت بأنها واجهت مصاعب "كبيرة" أو "كبيرة جداً" في الحصول على التمويل للبدء و/أو النمو	غير متوفر	20%	10%
القيمة التراكمية لصناديق رؤوس الأموال المبادرة التي تديرها جهات خاصة	0	90 مليون دينار	240 مليون دينار

المسار الثاني: تحديد القطاعات ذات الأولوية

التكنولوجيا والبحث العلمي: توفير الموارد المالية اللازمة لتقوية الروابط بين القطاعات الاقتصادية والبرامج الجامعية في مجال البحث والتطوير، وتوفير الحوافز للشركات للمشاركة في البحث والتطوير، وتسهيل وتحفيز تسجيل براءات الاختراع وحماية الملكية الفكرية.

البنية التحتية: استكمال التحرير التام لقطاع الاتصالات، وإعادة هيكلة أسعار خدمات البنية التحتية (الكهرباء، المياه، إلخ)، ووضع وتطبيق إستراتيجية شاملة لتحرير النقل الجوي وقطاع النقل البري، وتسهيل الإجراءات الجمركية والنظر في تطوير خطة شاملة لاستخدام الأراضي على مستوى البلديات.

الإجراءات القضائية والتنظيمية والإدارية: التوفيق بين القوانين والأنظمة وإحداث التكامل فيما بينها لتغيير دورها من التحكم إلى التسهيل، ومراجعة الإطار التشريعي لبيئة الأعمال في الأردن لتتماشى مع إستراتيجية تنمية المشاريع، وتسريع إجراءات التقاضي من خلال إنشاء محاكم تجارية أو هيئات تحكيمية متخصصة في شؤون الاستثمارات والمنازعات الخاصة بالقطاعات، وتأهيل قضاة متخصصين بالقضايا التجارية.

البيئة المالية: تبسيط وتوضيح الأنظمة الضريبية وتوسيع الإعفاءات الضريبية والجمركية لتشمل الشركات التسويقية والتصديرية، وإلغاء الرسوم الجمركية والضريبية على مدخلات الإنتاج والمعدات المستخدمة في إنتاج السلع المعدة لإعادة التصدير، ومراجعة العمليات والإجراءات الجمركية لتعزيز الشفافية والاتساق عند تطبيقها.

إن الهدف من تحديد أولوية القطاعات الاقتصادية الرئيسية، كونها محركات النمو الاقتصادي، هو رفع تنافسيتها وتحسين جاذبيتها للمستثمرين. وتم تطبيق أسلوب التحليل الكمي في تحديد الأولويات لتوضيح النهج الذي يجب على الهيئة الأردنية لتنمية البيئة الاستثمارية والأنشطة الاقتصادية والحكومة اتباعها عند تحديد السياسات المستقبلية المتعلقة بالاستثمار والتجارة وتطوير الشركات.

وتتقسم مبادرات هذا المسار إلى قسمين، وسيتم عرض أهم ما جاء من هذه المبادرات بناءً على هذا الأساس:

1. مبادرات مشتركة بين القطاعات لرفع تنافسيتها:

رأس المال البشري: إعادة هيكلة مؤسسة التدريب المهني وتطبيق خطة لتطوير القوى العاملة، استناداً إلى إستراتيجية تنمية المشاريع المنبثقة عن الهيئة الاستثمارية (JAED)، ومراجعة قوانين العمل بما يلبي احتياجات القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية.

سوق رأس المال والخدمات المالية: تبسيط الحصول على القروض للقطاعات ذات الأولوية، وإلغاء ضمانات البنوك المطلوبة للإدخال المؤقت للمواد الخام الخاصة بالصناعة، وإنشاء مركز معلومات إئتماني لتسهيل الحصول على الأموال، وتوفير التمويل طويل الأجل للشركات الصغيرة والمتوسطة.

2. مبادرات خاصة بكل قطاع:

الألبسة والاتفاقيات التجارية: تعزيز موقع المنتج الأردني في الأسواق العالمية من خلال الاتفاقيات الدولية، وإشراك القطاع الخاص في وضع اتفاقيات التبادل التجاري والتفاوض عليها لاسيما من خلال إطار الهيئة الاستثمارية (JAED).

بيئة دعم شركات الأعمال: تطوير إستراتيجية لتنمية المشاريع من خلال الهيئة الاستثمارية (JAED)، ونشرها بصورة دورية وإعداد تقارير قطاعية لتقييم التنافسية فيها، إنشاء مستودع للبيانات، ضمن إطار الهيئة الاستثمارية (JAED) خاص بكل عوامل دفع التنافسية لتمكين المستثمرين من اتخاذ قراراتهم على أسس واضحة، وإجراء حملات تسويقية تهدف إلى جذب الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في القطاعات الصناعية كثيفة العمالة، ودعم تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء هيئة خاصة يكون لها حضور خارجي دولي مكرسة لتوفير المشورة المتخصصة بالقطاعات، وتشجيع البحث والتطوير من خلال خلق الروابط بين الباحثين والمستثمرين وتقديم الدعم المالي المباشر.

الأغذية والمشروبات: وضع إستراتيجية شاملة لجذب استثمارات الشركات متعددة الجنسيات.

التعدين: تمويل برامج التدريب المهني للعمال الذين يتم صرفهم جراء إعادة هيكلة شركات التعدين.

الحديد والصلب: دعم الشركات القائمة لتحسين تنافسيتها وتشجيع الاندماج فيما بينها.

الأثاث: وضع وتطبيق إستراتيجية شاملة في هذا القطاع لزيادة صادراته والاستفادة القصوى من الاتفاقيات الدولية.

الرخام والحجر والبلاط: تعزيز القدرات المحلية عن طريق تحديث برامج التدريب المهني في هذا المجال.

الزراعة: تحسين جودة المنتجات الزراعية وإنتاج المحاصيل ذات المردود المالي الكبير والتي تعظم العوائد من استخدام الموارد المائية.

السياحة: تنفيذ إستراتيجية السياحة الوطنية.

الرعاية الصحية: إطلاق برامج لإدارة ومراقبة جودة خدمات الرعاية الصحية للوصول إلى معايير الجودة العالمية.

البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات: توفير بيئة استثمارية وبنية تحتية ملائمتين مع تحسين لنوعية التعليم.

مؤشرات أداء رئيسة مختارة للقطاعات الإقتصادية ذات الأولوية:

القطاع	القيمة الحالية	2012	2017	القيمة الحالية	2012	2017	القيمة الحالية	2012	2017
التشغيل التراكمي				الصادرات (مليون دينار أردني)			إنتاج القطاع (مليون دينار أردني)		
الألبسة	940	3200	5100	920	3100	5000	940	3200	5100
الأدوية	280	560	900	200	430	720	280	560	900
التعدين	400	500	600	340	430	530	400	500	600
الحديد والصلب (1)	163	333	493	-	-	-	163	333	493
الأثاث	70	220	310	15	110	150	70	220	310
الأغذية والمشروبات	560	1600	2300	150	810	1200	560	1600	2300
السياحة	610	1700	3000	-	-	-	610	1700	3000
الرعاية الصحية	390	520	650	-	-	-	390	520	650
خدمات تكنولوجيا المعلومات	120	290	630	32	130	400	120	290	630
الزراعة	%2.70	%1.50	%0.50	%81	%250	%350	%2.70	%1.50	%0.50
				الناتج المحلي الإجمالي للزراعة كنسبة مئوية من الدعم		الإنتاج الزراعي لكل وحدة من الماء (دينار لكل م ³)			

محور الخدمات المالية والإصلاح المالي الحكومي

الخدمات المالية

في ضوء ذلك، تم وضع المبادرات والتوصيات اللازمة لمعالجة هذه التحديات، حيث تتركز في أربعة مجالات رئيسية هي:

1. الأطر التنظيمية لقطاع الخدمات المالية

وهيكلية: يغطي هذا الجانب الأطر التشريعية العامة التي تنظم أعمال هذا القطاع وأساليب الرقابة عليه، تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة، تعزيز شبكات الأمان المالي، تطوير مراكز المعلومات الإئتمانية، تعزيز الدراسات والأبحاث المتعلقة بتطوير الخدمات المالية، تأهيل الكوادر البشرية العاملة فيه، زيادة الوعي بالخدمات المالية، بالإضافة إلى تأهيل الأردن كمركز إقليمي لتقديم الخدمات المالية.

2. القطاع المصرفي وسهولة الحصول على التمويل:

ويتناول التحديات المتعلقة باستخدام المعاملات الإلكترونية، تمويل الشركات المبتدئة والصغيرة والمتوسطة، تطوير مؤسسات الإقراض المتخصصة ونظام الإقراض المتناهي الصغر، بالإضافة إلى المشاكل التي تعيق تطور منتجات المصارف الإسلامية.

3. قطاع التأمين: ويهدف إلى تطوير الإذخارات

طويلة الأجل، لاسيما برامج التقاعد الخاصة والتأمين على الحياة، وتطوير سوق التأمين والحماية الاجتماعية.

4. سوق رأس المال: يركز بالدرجة الأولى على

تحفيز الإستثمارات طويلة الأجل.

إن تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية يرتبط بصورة مباشرة بمدى تطور قطاع الخدمات المالية، إذ أن الخدمات المالية المصرفية وأسواق رأس المال الناجحة هي القنوات المالية الرئيسية لتمويل المشاريع الجديدة ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم عادة في الاقتصادات الحديثة بتشغيل ثلثي القوة العاملة. كما أن توفر الخدمات المالية الملائمة يعتبر ركيزة أساسية لزيادة الإدخار الوطني وتوزيعه على الإستثمارات الأكثر مردوداً. لذلك، فلا بد من مواجهة التحديات الهيكلية والتشريعية والتنظيمية والفنية التي تبطئ نمو قطاع الخدمات المالية وتطوره.

ولدى مراجعة وتحليل أداء قطاع الخدمات المالية، تبين أن أدائه يعتبر جيداً بصورة عامة عند مقارنته بالبلدان الأخرى في المنطقة بحسب المعايير الدولية المستخدمة، مع ذلك، يواجه تطور قطاع الخدمات المالية عدة تحديات منها تشوه هيكلية قطاعي المصارف والتأمين، ضعف التعاون والتنسيق بين هيئات التنظيم والرقابة المختلفة، المعاملة الضريبية التمييزية بين بعض المنتجات المالية، بطء تنظيم الخدمات المالية الجديدة وعدم تطور قطاع التأمين وسوق رأس المال الثانوية. فيما يبقى الحصول على تمويل للشركات المبتدئة والمشاريع الصغيرة يواجه عدة مشاكل.

مؤشرات الأداء الرئيسية لقطاع الخدمات المالية

مؤشرات الأداء الرئيسية	حاليًا	الهدف (2012)	الهدف (2017)
النقد المتداول كنسبة مئوية الى الناتج المحلي الاجمالي	20%	12%	10%
ودائع وسندات القطاع المصرفي التي يتعدى استحقاقها السنة (نسبة مئوية من المجموع)	5%	10%	20%
متوسط أجل استحقاق السندات الحكومية	4 سنوات	7 سنوات	10 سنوات
نسبة اقساط تأمينات التقاعد الخاص الى اجمالي اقساط تأمينات الحياة	0%	10%	30%

الإصلاح المالي الحكومي

تعاني المالية العامة في المملكة من اختلالات وعجزات مزمنة، وبرغم التحسن النسبي للأداء المالي، إلا أن وجود عجز كبير في الموازنة العامة (قبل المساعدات) بنسبة تصل إلى حوالي 12% إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ نسبة الدين العام 91% إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام 2004، يؤكد الحاجة الملحة لإعادة هيكلة الموازنة العامة بهدف خفض هذا العجز والوصول إلى نسبة الدين العام التي حددها قانون الدين العام بنسبة 80% إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويتطلب تحقيق ذلك تنفيذ إصلاحات جذرية لتحسين أداء الموازنة العامة وزيادة كفاءة الأداء الحكومي اللذين يعتبران جوهر مبادرات الإصلاح المالي وهدفها. ويعتبر تنفيذ هذه المبادرات الركن الأساسي اللازم لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنبثقة عن الأجندة الوطنية.

ويعود ارتفاع عجز الموازنة العامة بشكل رئيس إلى ارتفاع النفقات العامة المدفوعة أساساً بالنفقات الرأسمالية، وبنفقات الدفاع والأمن ورواتب القطاع العام والتقاعد. ومما يزيد من عمق هذه المشكلة، الانخفاض المتوقع في المنح والمساعدات الخارجية مقروناً بارتفاع تكلفة دعم مشتقات النفط.

وتتضمن الإصلاحات المقترحة لتحسين أداء الموازنة العامة ما يلي:

الإصلاح المالي الحكومي

1. دعم مشتقات النفط

- إلغاء دعم المشتقات النفطية بالكامل على مراحل بحلول العام 2007، وإلغاء أشكال الدعم الأخرى.
- تخفيف الأثر الاجتماعي لرفع الدعم عن طريق تأمين المساعدة إلى الأسر الأكثر احتياجاً.

2. أنظمة التقاعد

- تحويل إشتراكات تقاعد موظفي الخدمة المدنية الحاليين إلى المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لتخفيف عبء تكاليف معاشات التقاعد عند إحالتهم للتقاعد.
- إنشاء محفظة استثمارية بقيمة تصل إلى حوالي مليار دينار من عوائد التخصيص لتحويل رواتب المتقاعدين المدنيين الحاليين وإخراج هذا الحساب من حسابات الموازنة العامة.

3. الرواتب والأجور

- مراجعة شاملة لسلم أجور الموظفين المدنيين وأنظمة الحوافز لتعزيز فعالية فاتورة الأجور العامة وتحسين إنتاجية موظفي الخدمة المدنية.

4. التخصيص

- تسريع عمليات التخصيص ما أمكن لتمويل الإصلاحات المالية من العوائد المتوقعة من عمليات التخصيص.

5. الضرائب والجمارك

- إعادة هيكلة النظام الضريبي لتبسيط الإجراءات وضمان العدالة والمساواة في المعاملة الضريبية، مع توسيع القاعدة الضريبية، وتحسين إجراءات تحصيل الضرائب والحد من التهرب ورفع كلفته.
- تحسين إدارة الجمارك لخفض البيروقراطية، ولتسهيل انتقال البضائع والارتفاع بمعايير السلامة.

إصلاح القطاع العام

1. تنفيذ برنامج إصلاح القطاع العام المقرر من مجلس الوزراء في العام 2004، لتحقيق إدارة اقتصادية كفؤة للموارد التنظيمية والمالية في القطاع العام.

2. تطوير وتنفيذ برنامج شامل للحكومة الإلكترونية.

مؤشرات الأداء

مؤشرات أداء الموازنة

الهدف (2017)	الهدف (2012)	حالياً	مؤشرات الأداء الرئيسية
%7	%8	%5	نسبة النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي
%1.8+	%3.6-	%11.3-	عجز الموازنة كنسبة مئوية إلى الناتج المحلي الإجمالي (قبل المنح)
%170	%140	%85	نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية
%75	%71	%54	نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة
%36	%63	%91	الدين العام كنسبة مئوية إلى الناتج المحلي الإجمالي
0	0	111	نفقات التقاعد المدني (مليون دينار)
0	0	495	دعم المشتقات النفطية (مليون دينار)
0	0	57	دعم حساب الاتجار (مليون دينار)
78	78	133	دعم المؤسسات (التي سيتوقف عنها الدعم) (مليون دينار)

مؤشرات كفاءة الأداء الحكومي الرئيسية

الهدف (2017)	الهدف (2012)	حالياً	مؤشرات الأداء الرئيسية
%90	%80	%69	الترتيب النسبي لمحاربة الفساد (مؤشرات البنك الدولي للحكم الإداري)
%7	%11	%14	فاتورة أجور ورواتب الحكومة المركزية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي
%90	%80	%63	الترتيب النسبي لكفاءة الحكومة (مؤشرات البنك الدولي للحكم الإداري)

محور دعم التشغيل والتدريب المهني

ويهدف محور دعم التشغيل والتدريب المهني إلى تحقيق الأهداف المذكورة، من خلال المبادرات التالية:

1. إعادة هيكلة الإطار المؤسسي والمؤسسات المعنية بدعم التشغيل والتدريب المهني ويتضمن ذلك:
 - إنشاء "مجلس التشغيل والتعليم والتدريب المهني والتقني"، والذي ستناط به مسؤولية رسم الاستراتيجيات الخاصة بقطاعات التعليم المهني، والتدريب المهني والتقني، ودعم التشغيل مع الإشراف على تطبيقها.
 - إنشاء مجلس أعلى لتنمية المواد البشرية ليكون بمثابة مظلة لجميع الهيئات الحاكمة القائمة والمعنية بالتعليم والتدريب. (مبادرة مشتركة مع محور التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والإبداع).
 - إنشاء دائرة التشغيل في الخارج بهدف التوفيق بين الطلب الخارجي والقوى العاملة الأردنية وتقديم المساعدة لهم.
 - تصميم برنامج تأمين البطالة بطريقة تتيح زيادة الحوافز المقدمة إلى الباحثين عن عمل ليقبوا في صفوف القوى العاملة وإلى الأشخاص غير الناشطين اقتصادياً للانتقال من البطالة إلى سوق العمل.
 - إنشاء إدارة الاعتماد والترخيص لقطاع التدريب المهني التي تتبع لمجلس التشغيل والتعليم والتدريب المهني والتقني لتتولى مسؤولية تنظيم القطاع، وبالأخص الترخيص لمقدمي التدريب من القطاع العام والخاص، وضمان المنافسة الفاعلة والعدالة بينهم، ومواءمة برامج التدريب المهني مع احتياجات السوق، بموجب إستراتيجيات وتوجيهات مجلس التشغيل والتعليم والتدريب المهني والتقني. ووضع معايير الجودة والأداء والإشراف عليها، واعتماد المدربين للقطاع.
 - تصميم حملات توعية وتسويق موجهة تستهدف تغيير نظرة المجتمع والتثقيف المتصلة بكافة قطاعات التشغيل والتعليم والتدريب المهني.
2. تشجيع الإحلال التدريجي للعمالة الوافدة.
3. تشجيع تسجيل العمال المنتسبين إلى القطاع غير الرسمي لدى شبكة دعم التشغيل.
4. تصميم البرامج الموجهة إلى خفض البطالة بين ذوي الاحتياجات الخاصة وتطبيقها.
5. زيادة مشاركة النساء في القوى العاملة.

شهد الاقتصاد الأردني خلال السنوات الخمس الماضية تطوراً سريعاً وملحوظاً، إلا أن هذا التطور لم يكن كافياً لاستيعاب التدفق السنوي المتزايد للباحثين الجدد عن عمل. كما يعاني الأردنيون العاطلون عن العمل من صعوبة إيجاد فرص عمل من خلال مؤسسات التشغيل الحكومية، بسبب تشتت هذه المؤسسات وعدم فاعليتها، مما يولد إحباطاً لدى الكثير منهم. وفي ظل الوضع الراهن، قد يرتفع معدل البطالة من 12.5% في العام 2004 إلى مستويات غير مسبوقة قد تصل إلى حوالي 20% بحلول العام 2015.

وبالإضافة إلى ذلك، كان قطاع التدريب المهني، يخرج عمالاً غير ملتزمين وذوي مستوى تدريب متدن. وقد تفاقت هذه المشكلة في ضوء غياب المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص في جميع مراحل التدريب المهني، حيث أسهم هذا الغياب بتوسيع الفجوة بين احتياجات القطاع الخاص والمهارات المتوافرة لدى الخريجين. ولقد حاولت الحكومات الأردنية المتعاقبة التعامل بجدية مع هذه التحديات، إلا أن النتائج كانت متواضعة، ويعزى السبب في هذا الأمر بشكل خاص إلى تفكك البرامج وغياب المنهجية المتكاملة التي يمكن اتباعها.

وانطلاقاً مما سبق، يمكن للأردن خفض معدلات البطالة بشكل جذري من خلال استقطاب الاستثمارات نحو القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، مما يسرع وتيرة استحداث فرص العمل في المملكة. ولكن يجب أن يسبق ذلك تحديد لآليات دعم التشغيل الفعالة وتعزيز تطبيقها، إضافة إلى إعادة هيكلة قطاع التدريب المهني وزيادة فعاليته وجودة مخرجاته. وللوصول إلى المعدل المستهدف للبطالة في إطار الأجندة الوطنية والمحدد بنسبة 6.8% في العام 2017 أو ما يعني استحداث حوالي 600 ألف فرصة عمل جديدة، يجب أن تركز مبادرات دعم التشغيل والتدريب المهني على ثلاثة أهداف في الوقت نفسه:

1. رفع قابلية تشغيل القوى العاملة من خلال التدريب المناسب وبرامج التدريب الملائمة لاحتياجات السوق.
2. تعزيز مرونة سوق العمل والإنتاجية من خلال زيادة مرونة القوانين الناظمة لسوق العمل بالتوازي مع إنشاء شبكات الأمان.
3. زيادة حجم القوى العاملة من خلال التشغيل الفعال وتوسيع قاعدة السكان الناشطين اقتصادياً.

مؤشرات الأداء

تم وضع مجموعة من مؤشرات الأداء الرئيسية لمراقبة تنفيذ وتقديم مبادرات محور دعم التشغيل والتدريب المهني، ويعرض الجدول أدناه مؤشرات الأداء الرئيسية لهذا المحور.

مؤشرات الأداء الرئيسية لمحور دعم التشغيل والتدريب المهني

مؤشرات الأداء الرئيسية	حاليًا	الهدف (2012)	الهدف (2017)
النسبة المئوية للعاملين عن العمل المسجلين لدى شبكة دعم التشغيل	غير متوفرة	%50	%60
عدد الأردنيين الذين يوظفون مباشرة بواسطة شبكة دعم التشغيل في السنة (بالآلاف)	غير متوفرة	10	20
صافي عدد العاملين الجدد (بالآلاف - ابتداء من عام 2006)	غير متوفرة	340	600
عدد الأردنيين الموظفين في الخارج سنوياً عن طريق دائرة التشغيل في الخارج	غير متوفرة	1000	3000
النسبة المئوية للعاملين عن العمل المستفيدين من تأمين البطالة من بين كل العاملين عن العمل	غير متوفرة	%30	%50
النسبة المئوية للعاملين عن العمل المستفيدين من تأمين البطالة لأقل من ثلاثة أشهر	غير متوفرة	%50	%75
درجة الرضا لدى أصحاب العمل عن مهارات الموظفين الذين يحملون شهادات من مراكز التدريب المهني (مؤسسة التدريب المهني أو مراكز القطاع الخاص)	غير متوفرة	%70	%80
العدد السنوي الإجمالي للوظائف التي كان يشغلها العمال الأجانب وحل محلهم عمال أردنيون (بالآلاف)	غير متوفرة	3	5
النسبة المئوية لذوي الاحتياجات الخاصة العاملين من إجمالي القوى العاملة	غير متوفرة	%1	%1.5
عدد العمال المسجلين لدى شبكة دعم التشغيل وغير المسجلين في الضمان الاجتماعي في الاثني عشر شهراً الأخيرة (بالآلاف)	غير متوفرة	60	70
النسبة المئوية للنساء الناشطات اقتصادياً من بين إجمالي السكان في سن العمل	%10	%11	%15
النسبة المئوية للنساء العاملات من بين إجمالي عدد العاملين	%12.5	%15	%20

6. إعادة هيكلة صندوق المعونة الوطنية.
7. تقديم المعونة للفقراء العاطلين عن العمل للالتحاق بالقوى العاملة.
8. ربط الاستفادة من المعونات النقدية بالتعليم الأساسي والرعاية الصحية والصحة الإنجابية (تنظيم الأسرة).
9. تطوير مهارات العمل الاجتماعي للعاملين في الرفاه الاجتماعي.
10. زيادة انتشار خدمات تمويل المشاريع الصغيرة في المجتمعات الفقيرة.
11. توسيع برامج التجمعات الريفية والخدمات في المناطق الريفية.
12. وضع سياسة وطنية للتعليم والاعلام والتنشئة الاجتماعية لتعزيز القيم الاجتماعية وتنمية روح المسؤولية لدى المواطن.

الضمان الاجتماعي

بالرغم من تمتع المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بقدرة مؤسسية عالية ورصيد نقدي كبير ، فإن نصف القوى العاملة لا تزال غير مشمولة بأية خطة تقاعدية يقدمها القطاع العام. تتوقع التقديرات الحالية للوضع المالي للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي أن تعاني المؤسسة من عجز نقدي بحلول العام 2053. بالإضافة لذلك فإن انتساب الموظفين في المؤسسة ليس الزامياً بالنسبة للمنشآت التي تضم أقل من خمسة موظفين، كما أن هناك تهرب من الالتزام بقانون الضمان الاجتماعي لدى العديد من المنشآت. ومن أجل استعادة التوازن الاكتواري للمؤسسة، يجب تطبيق ما يلي:

1. وضع استراتيجية لاصلاح أنظمة التقاعد
2. ضمان استدامة ومثانة المركز المالي للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.
3. توسيع تغطية المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي ومراجعة جميع الفوائد وشروط الأهلية وادخال تعديلات على معادلة احتساب الرواتب التقاعدية.
4. انشاء صناديق تقاعد أخرى في القطاع الخاص وشركات التأمين ضمن ضوابط تنظيمية واضحة.

يتحقق الرفاه الاجتماعي من خلال توفير سبل العيش الكريم اقتصادياً واجتماعياً للمواطنين أفراداً وجماعات، وذلك لتعزيز سلامة المجتمع وتماسكه وتوطيد استقراره. ويتمثل ذلك في الاستجابة لجميع الحاجات الإنسانية الأساسية وتلبيتها، خاصة فيما يتعلق بفئات المحتاجين والفقراء. ولرفع مستوى معيشة المواطنين فقد عالجت الأجنحة المواضيع المتعلقة بإيصال الخدمات الصحية للمواطنين واستمرار جهود مكافحة الفقر وتعميم منافع الضمان الاجتماعي.

الرعاية الصحية العامة

يواجه نظام الرعاية الصحية عدداً من التحديات، أهمها نقص الكوادر الطبية وخاصة في مجالات التمريض والرعاية الصحية الأولية، وتدني مستوى الخدمات الصحية، وقصور التنسيق بين مقدمي الخدمات الطبية، وضعف القدرة التشغيلية، وعدم فاعلية تقدير التكاليف الخاصة بتقديم الخدمات الطبية. ولمعالجة هذه التحديات لا بد من القيام بالمبادرات التالية:

1. تطوير سياسات القطاع الصحي وتحسين إطار العمل المؤسسي.
2. شمول كافة الاردنيين بالتأمين الصحي من خلال إيجاد نظام تأمين صحي كفؤ.
3. تحسين كفاءة التشغيل لنظام الرعاية الصحية العامة وتطبيق معايير الجودة.
4. تحسين خدمات الإسعاف والطوارئ.
5. تعزيز أنماط الحياة الصحية في مجال الطب الوقائي.
6. ضمان توفر الكوادر الطبية المؤهلة .

مكافحة الفقر

على الرغم من التحسن الملموس الذي طرأ على مؤشرات الفقر منذ العام 1997، إلا أن نسبة الفقر في المملكة لا تزال مرتفعة، حيث يعيش 14.2% من الأردنيين دون خط الفقر. وتعاني المناطق الريفية في الأردن من الفقر والأمية أكثر من المدن. يقتضي خفض نسبة الفقر في الأردن بطريقة فعالة:

1. تشكيل مجلس وطني للتنمية ومكافحة الفقر.
2. وضع سياسة اجتماعية وطنية شاملة للربط بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
3. تطوير مهارات الموارد البشرية المؤهلة لتنفيذ برامج مكافحة الفقر.
4. تنسيق جهود مكافحة الفقر.
5. تطوير فهم واضح لأسباب الفقر وخصائصه.

مؤشرات الأداء

تم وضع مجموعة من مؤشرات الأداء لمراقبة تقدم التطور الخاص بمبادرات الرعاية الصحية العامة ومكافحة الفقر ومنافع الضمان الاجتماعي، والتي يورد الجداول (1) و(2) و(3) مجموعة فرعية منها.

الجدول (1): مؤشرات الأداء المختارة للرعاية الصحية العامة

مؤشرات الأداء الرئيسة	حالياً	الهدف (2012)	الهدف (2017)
النسبة المئوية للسكان الذين يغطيهم أي نوع من أنواع التأمين	70%	100%	100%
العمر المتوقع عند الولادة	71.5	74	75
إنفاق القطاع العام على الصحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	4.3%	4.3%	4.3%
نصيب الفرد السنوي من النفقات الصحية الإجمالية (بالدولار)	187	350	450
معدل الخصوبة الكلي	3.7	2.9	2.5

الجدول (2): مؤشرات الأداء المختارة لمكافحة الفقر

مؤشرات الأداء الرئيسة	حالياً	الهدف (2012)	الهدف (2017)
نسبة الفقر	14.2%	12.0%	10.0%
فجوة الفقر	3.3%	2%	1%
نسبة السكان الفقراء الحاصلين على التعليم الثانوي	11.4%	18%	25%
نسبة السكان الفقراء الذين تصلهم خدمات تمويل المشاريع الصغيرة	غير متوفر	45%	65%

الجدول (3): مؤشرات الأداء المختارة لمنافع الضمان الاجتماعي

مؤشرات الأداء الرئيسة	حالياً	الهدف (2012)	الهدف (2017)
نسبة العمالة غير المغطاة بأي نوع من برامج التقاعد	47%	25%	10%
السنة التي ستعاني فيها المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي من عجز نقدي (مع دخل الاستثمارات)	2053	غير محدودة	غير محدودة
سن التقاعد المبكر	45	أكبر من 50	أكبر من 55

محور التعليم، والتعليم العالي، والبحث العلمي والإبداع

2. تعزيز التوجه نحو اللامركزية واعتماد منهجية شاملة للتقييم والتطوير.
3. التوسع في إنشاء رياض الأطفال التابعة للقطاع العام والتركيز على المناطق الفقيرة والمناطق النائية.
4. توسيع فرص الحصول على التعليم الأساسي والثانوي مع تحسين فعالية الإنفاق.
5. تحسين جودة التعليم الأساسي والثانوي.
6. زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة التعليم المهني وتطوير البرامج والمناهج لتلبية متطلبات السوق.

حقق الأردن خلال العقود الماضية نقلة نوعية في قطاع التعليم، فبالرغم من البدايات المتواضعة استطاع أن يؤسس نظاماً تعليمياً شاملاً ذا جودة عالية بغية تنمية موارده البشرية. كما أظهر بفضل الرؤية الثاقبة لقيادته الهاشمية التزاماً واضحاً بضمان حصول الأردنيين كافة على التعليم الأساسي. ومع ذلك، لا يزال قطاع التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والإبداع في الأردن يواجه عدداً من التحديات التي تعيق تحقيق التنمية المتكاملة للموارد البشرية والتي تعتبر شرطاً أساسياً للانتقال نحو اقتصاد المعرفة.

الحاكمية والإدارة

يفتقر قطاع التعليم والقطاعات الأخرى المعنية بتنمية الموارد البشرية، كقطاع التدريب المهني، إلى آليات فاعلة لتنسيق سياسات تنمية الموارد البشرية في الأردن، ومراقبة جودة برامج التعليم والتدريب وتقييمها. فالهيئات القائمة حالياً مثل مجلس التربية والتعليم ومجلس التعليم العالي ومجلس التعليم والتدريب التقني والمهني والمركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، يقوم كل منها فقط برسم السياسات ومراقبة النشاطات والبرامج التي تقع ضمن نطاق صلاحياته، دون أن يتم التنسيق فيما بينها لضمان تكامل هذه السياسات والبرامج وتطويرها بشكل مستمر والتأكد من مواءمتها لاحتياجات الاقتصاد والتنمية الدائمة التغير، ضمن إطار منظومة تنمية الموارد البشرية. ولمعالجة هذه المشكلة، تضمنت الأجندة الوطنية المبادرة التالية:

1. إنشاء مجلس أعلى لتنمية الموارد البشرية ومراجعة قوانين الهيئات المشرفة على التعليم.

التعليم العام

يعاني التعليم العام من المركزية والبيروقراطية اللتين تشكلان عائقاً أمام إحراز المزيد من التقدم. وبرغم التحسن الذي طرأ مؤخراً، فإن مشكلة تدني الالتحاق بالتعليم ما قبل المدرسي ما زالت قائمة، كما أن هناك متسعاً لتحسين المناهج ونوعية التعليم في مختلف مستويات التعليم العام. وبالإضافة إلى ذلك، يعاني التعليم المهني من ضعف الالتحاق به ونقص التمويل وتشعب تخصصاته. ومن أجل التغلب على هذه الصعوبات، اشتملت مبادرات الأجندة على ما يلي:

1. تشكيل مجلس اعتماد و ضبط جودة مؤسسات التعليم العام يتبع الهيئة الوطنية للإعتماد و ضبط جودة المؤسسات التعليمية.

التعليم العالي

يفتقر قطاع التعليم العالي إلى استراتيجية شاملة ترمي إلى تنظيم القطاع ودفع عملية تطويره قداماً. كما يميل القطاع نحو التعليم الأكاديمي على حساب التعليم التطبيقي. إضافة إلى ذلك، أدى ارتفاع الطلب على الالتحاق بالتعليم العالي ونقص التمويل إلى التساهل في معايير القبول وتراجع نوعية التعليم. كما أن وزارة التعليم العالي لا تمتلك القدرة المؤسسية اللازمة لتلبية احتياجات القطاع لا سيما فيما يتعلق برسم السياسات. تسعى الأجندة الوطنية إلى تحسين قطاع التعليم العالي من خلال:

1. تشكيل مجلس اعتماد و ضبط جودة مؤسسات التعليم العالي يتبع الهيئة الوطنية للإعتماد و ضبط جودة المؤسسات التعليمية.
2. إقرار استراتيجية شاملة للتعليم العالي.
3. تصميم استراتيجيات تمويل بديلة للجامعات.
4. مراجعة سياسات القبول في الجامعات.
5. تحديث المناهج الجامعية بما ينسجم مع متطلبات اقتصاد المعرفة.
6. التنمية المهنية لأعضاء هيئات التدريس والإدارة.
7. إيجاد أطر تنظيمية فاعلة وتنمية الموارد المالية لكليات المجتمع.
8. تطوير مناهج كليات المجتمع.

البحث العلمي والإبداع

يمكن للبحث العلمي أن يلعب دوراً فاعلاً في إيجاد الحلول العملية لمشاكل الأردن الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه يعاني من تشتت الإدارات وتداخل الصلاحيات ومحدودية التنسيق والتعاون فيما بينها، هذا إلى جانب

الإدارة المالية غير الفعالة مما يحد من إمكانية توظيفه للقيام بهذا الدور. لذلك تضمنت مبادرات الأجندة الوطنية الخاصة بالبحث العلمي والإبداع التالي:

1. إنشاء هيئة وطنية للبحث العلمي.
2. تشجيع البحث العلمي وثقافة الابتكار والإبداع.

الإبداع الثقافي

لقد حددت الأجندة الوطنية معالم الثقافة التي نريد، وهي ثقافة وطنية ذات أبعاد عربية وإنسانية تستند إلى تعاليم الإسلام السمحة، بغية بناء نموذج ثقافي وطني يستفيد من منجزات الآخر وينتج خطاباً عصريةً عقلانياً يؤمن بالحوار والتعددية وينبذ التعصب والانغلاق.

إن التنمية الثقافية ذات علاقة عضوية متكاملة مع التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي الأردن يواجه قطاع الثقافة تحديات جمة تهدد الإنتاج الثقافي والفني وتحد من الإبداع، أهمها، غياب السياسات الوطنية الواضحة والاستراتيجيات التي من شأنها تسيق الجهود

وتوفير الموارد بشكل يكفل تحقيق الأهداف. لذا تهدف الأجندة الوطنية الى تفعيل العمل الثقافي من خلال:

1. إنشاء مجلس أعلى للثقافة والفنون برئاسة وزير الثقافة، يقوم برسم السياسات ويضع الاستراتيجيات المتعلقة بالقطاع ويشرف على تنفيذها، كما يقوم بالإشراف على صندوق دعم الثقافة، الذي يشارك في إدارته القطاعان العام والخاص، ليقدم الدعم المادي والتمويل للأفراد والمؤسسات والمراكز الفنية والثقافية والمشاريع ذات العلاقة في المجالات المختلفة حسب معايير ترتبط بالجدارة والموهبة والإبداع.

مؤشرات الأداء

تم وضع مجموعة من مؤشرات الأداء لمراقبة تطبيق مبادرات محور التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والإبداع، وتعرض الجداول (1) و(2) و(3) أهمها.

الجدول (1): مؤشرات أداء رئيسية مختارة للتعليم العام

التعليم العام	حالياً	الهدف (2012)	الهدف (2017)
نسبة الالتحاق الإجمالية في التعليم ما قبل المدرسي	%35	%50	%60
نسبة الالتحاق الإجمالية بالتعليم الأساسي	%99	%100	%100
نسبة الالتحاق الإجمالية بالتعليم الثانوي	%86	%90	%95
النسبة المئوية لمعدل تشغيل خريجي التعليم المهني الثانوي	%55	%65	%80
علامات الطلبة الأردنيين في دراسة الاتجاهات الدولية للرياضيات (TIMSS)	424	اعلى من المتوسط الدولي	اعلى من المتوسط الدولي
علامات الطلبة الأردنيين في دراسة الاتجاهات الدولية للعلوم (TIMSS)	475	استمرار المحافظة على تجاوز المعدل الدولي	استمرار المحافظة على تجاوز المعدل الدولي
النسبة المئوية للمدارس المربوطة بالإنترنت	%72	%100	%100
مؤشر الكفاءة الداخلية	0.89	0.93	0.96

الجدول (2) : مؤشرات أداء رئيسية مختارة للتعليم العالي

الهدف (2017)	الهدف (2012)	حالياً	التعليم العام
%50	%44	%35	نسبة الالتحاق الإجمالي بالتعليم العالي
%95	%85	غير متوفر	النسبة المئوية لخريجي الجامعات الذين وجدوا عملاً في مجال تخصصهم خلال 12 شهراً بعد التخرج
%0	%0	%21	النسبة المئوية للطلبة المقبولين في برنامج التعليم الموازي
%100	%100	0	النسبة المئوية للجامعات التي يزيد أعضاء هيئتها التعليمية الذين تلقوا تدريباً في مراكز التنمية المهنية عن 60% في السنة
%95	%85	غير متوفر	النسبة المئوية لخريجي كليات المجتمع الذين وجدوا عملاً في مجال تخصصهم خلال 12 شهراً بعد التخرج

الجدول (3) : مؤشرات أداء رئيسية مختارة للبحث العلمي والإبداع

الهدف (2017)	الهدف (2012)	حالياً	البحث العلمي والإبداع
%1.5	%1.0	%0.34	الإنفاق على البحث العلمي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
2500	1300	485	عدد الأبحاث العلمية المنشورة دولياً (كما ورد في فهرس Thomson ISI)
5000	1300	246	عدد الطلبات المقدمة من أردنيين لتسجيل براءات إختراع منذ عام 2000
58000	42000	22550	عدد مخطوطات الكتب التي حصلت على أرقام إيداع من دائرة المكتبة الوطنية منذ عام 1994

قطاع الطاقة

ويواجه قطاع الطاقة تحديات أساسية أهمها الاعتماد على الأسواق الدولية للطاقة من خلال الاستيراد المباشر، ومواجهة التكلفة المرتفعة لاستيراد النفط الخام والمشتقات النفطية، حيث تقدر قيمة فاتورة النفط والمشتقات بحوالي 17% من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2005، هذا فضلاً عن الاستمرار في تلبية الطلب على المشتقات النفطية والمتوقع أن يتجاوز معدل نموه السنوي 3%، وكذلك الاستمرار في تلبية الطلب على الطاقة الكهربائية والمتوقع أن يتجاوز معدل نموه السنوي 4%، وتوفير التمويل اللازم للاستثمار في تطوير صناعة الطاقة ومنشأتها ضمن الأطر الزمنية اللازمة لتلبية احتياجات الطاقة، ورفع كفاءة استخدام الطاقة في كافة القطاعات الى معدلات اقتصادية، وتحسين مواصفات المشتقات النفطية لتتماشى مع المعايير والمواصفات العالمية، بما يوفر حماية البيئة والسلامة العامة. ولمواجهة هذه التحديات، سوف يطبق ما يلي:

1. تحقيق أمن التزود بالمشتقات النفطية.
2. تحويل مزيج الوقود بشكل تدريجي من النفط إلى الغاز.
3. تحقيق أمن التزود بالطاقة الكهربائية.
4. في مجال تطوير المصادر المحلية للطاقة التجارية:

- دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لتحديد مدى إمكانية استغلال الصخر الزيتي تجارياً بالحرق المباشر لتوليد الكهرباء أو بالتقطير لإنتاج النفط.
- تكثيف عمليات البحث والتنقيب عن النفط والغاز من خلال ترويج وتسويق المناطق المفتوحة للاستثمار في المملكة، وبناء وتأهيل الكوادر الوطنية في هذا المجال، بالإضافة إلى تطوير حقل غاز الريشة من خلال الخطط المحلية للتطوير وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار والدخول كشريك استراتيجي، والإسراع في إعادة هيكلة سلطة المصادر الطبيعية.
- تفعيل دور المركز الوطني لبحوث الطاقة في مجال تطوير استغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وفي مجال ترشيد استخدام الطاقة، ووضع الأسس والقواعد التنظيمية للتعامل مع مصادر الطاقة المتجددة.

تلعب البنية التحتية دوراً أساسياً في تعزيز نوعية حياة المواطنين. كما يعد رفع مستوى البنية التحتية عاملاً حيوياً للتحوّل الاقتصادي والاجتماعي في الأردن؛ إذ إن وجود بنية تحتية ذات كفاءة متميزة ومردود عالٍ من أهم عناصر جذب الاستثمار، الأمر الذي له تأثير مباشر على تنافسية الشركات الأردنية. ويغطي محور رفع مستوى البنية التحتية خمسة قطاعات هي: قطاع المياه، وقطاع الطاقة، وقطاع النقل، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات البريدية، وقطاع حماية البيئة واستدامتها.

قطاع المياه

للمياه في الأردن أهمية خاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تصبح إحدى معيقات التنمية إذا لم تضع الحكومات المتعاقبة هذا القطاع على رأس أولوياتها؛ فبالإضافة إلى شح الموارد المائية المتجددة واستنزاف المياه الجوفية، يعاني قطاع المياه من ضعف أداء أنظمة التزويد والتوزيع المائي وارتفاع نسبة الفاقد من المياه، وعدم كفاية التعرفة الحالية للمياه في تغطية التكلفة، ومحدودية قدرة محطات التنقية على معالجة مياه الصرف الصحي كماً ونوعاً. ولمواجهة هذه التحديات، لا بد من تطبيق حزمة من المبادرات أهمها:

1. جلب وتطوير مصادر مائية جديدة واستغلال المصادر غير التقليدية والحصول على حقوق المملكة من الموارد المائية المشتركة بموجب الاتفاقيات الدولية المتعلقة باقتسام المياه في إطار التعاون الإقليمي.
2. تحقيق أفضل أداء ممكن في نقل المياه وتوزيعها بأقل تكلفة للتشغيل والصيانة وتخفيض نسبة الفاقد فيها.
3. إعادة هيكلة التعرفة وخفض الدعم الحكومي بشكل تدريجي.
4. إنشاء وتطوير وتوسعة محطات تنقية مياه الصرف الصحي واستخدام أحدث التكنولوجيا العالمية وإعادة استخدام المياه المعالجة للأغراض الزراعية والصناعية.
5. الحث على إشراك القطاع الخاص في إدارة مرافق المياه وتهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة لذلك.

5. في مجال تحسين كفاءة استخدام الطاقة:

- تشجيع المشاريع والإجراءات الهادفة إلى زيادة وعي المواطنين بأساليب توفير الطاقة المختلفة.
- تنفيذ البرامج الرئيسية لإدارة الطلب على الطاقة والتي تشمل تطوير وسائل النقل العام وأنظمة وتعليمات المركبات والسير على الطرق بما يؤدي إلى خفض استهلاك المحروقات في قطاع النقل.

قطاع النقل

استثمر الأردن خلال العقد الماضي بشكل كبير في تطوير قطاع النقل، وزيادة شبكة الطرق، وإدخال التحسينات على الشبكات اللوجستية. ورغم هذه النجاحات، يبقى القطاع بحاجة للمزيد من الجهود لتمكينه من لعب دور إيجابي ومحفز للتنمية، وذلك من خلال تطوير خدمات النقل العام بكافة قطاعاته وصولاً إلى شبكة نقل متطورة وبخدمات كفوءة من خلال تسريع عمليات التنظيم للقطاع وتحفيز المستثمرين للاستثمار فيه. والمبادرات الخاصة بقطاع النقل هي:

1. النقل البري

- تطوير خدمات النقل العام بكافة قطاعاته وصولاً إلى شبكة نقل عام منتظمة ومتطورة وبخدمات وكلف اقتصادية كافية من خلال تسريع عمليات التنظيم للقطاع، وتحسين نوعية الخدمة، وتحفيز المستثمرين للاستثمار فيه.
- إنشاء هيئة تنظيمية لقطاع الشحن البري وتحرير أجور الشحن.
- رفع مستوى شبكة الطرق واعتماد المركزية في عمليات التخطيط للطرق وصيانتها ومراقبتها.

2. النقل على السكك الحديدية

- استكمال دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية والمالية للمخطط الشامل لشبكة السكك الحديدية الأردنية لبيان الجدوى المالية للاستثمارات المطلوبة.

3. النقل البحري والموانئ

- رفع مستوى البنية التحتية لميناء العقبة وتحسين أنظمة النقل البحري.

4. النقل الجوي

- وضع استراتيجية لتحرير القطاع وإعادة هيكلة سلطة الطيران المدني.
- رفع مستوى البنية التحتية في مطار الملكة علياء الدولي والمطارات الأخرى استعداداً لخصخصتها.
- خصخصة الملكية الأردنية.

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

والخدمات البريدية

قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يعتبر عامل دفع وتمكين للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. كما أن زيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي وتنمية الصادرات وتطويرها لها الأثر الأكبر في جذب الاستثمارات للقطاعات الأخرى. ويساهم القطاع أيضاً، في الإصلاح التربوي وتطوير التعليم، وتطوير ورفع كفاءة القطاع العام، ورفع مستوى بعض الخدمات العامة. تم اتخاذ العديد من المبادرات بهدف تنمية المشاركة الرقمية وتطوير التعليم وتحفيز الطلب على خدمات الإنترنت بشكل خاص وخدمات الاتصالات بشكل عام، ومن أهم هذه المبادرات:

1. الإطار التنظيمي

- وضع إطار تشريعي وتنظيمي شامل للتعامل مع التطور التكنولوجي والدمج (Convergence) لخدمات الاتصالات والإعلام المرئي والمسموع، ووضع أسس عادلة وشفافة لعملية الترخيص.

2. قطاع الاتصالات الثابتة

- إعطاء قوى السوق المفتوح الدور الأكبر في تقريب أسعار الخدمات من القدرة الشرائية للمواطن وقطاع الأعمال.

3. قطاع الاتصالات المتنقلة واللاسلكية

- تطوير البيئة القانونية لتسهيل تبني واستخدام التكنولوجيا الجديدة مثل الجيل الثالث، والتجارة المتنقلة، وضمان البيئة التنافسية العادلة والمناسبة لحماية الاستثمارات الحالية والمستقبلية.

4. قطاعات تكنولوجيا المعلومات ومزودي خدمات الإنترنت

- نشر وتعميق استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

5. الخدمات البريدية في الأردن

- التركيز على قوى السوق من خلال انسحاب الحكومة من ملكية شركة البريد الأردني، والسير في إجراءات خصخصتها.
- تحسين مستوى الخدمات البريدية وتطوير نظام عنونة وطني فاعل.

حماية البيئة واستدامتها

يواجه قطاع حماية البيئة عدداً كبيراً من التحديات في مجالات التشريعات والأطر التنظيمية، وإدارة النفايات بكافة أشكالها، وتلوث الهواء، ومكافحة التصحر، والمحميات الطبيعية، واستخدامات الأراضي، وحماية البحر الميت والبحر الأحمر. والمبادرات الخاصة بحماية البيئة هي:

1. الإطار التنظيمي والمؤسسي

- تعزيز الإطار التشريعي والمؤسسي لحماية البيئة واستدامتها وتطبيق القوانين البيئية.

2. إدارة النفايات

- توسيع نطاق إدارة النفايات، والتخلص من النفايات ومعالجتها بطريقة سليمة بيئياً، والتقليل من إنتاج النفايات الصلبة ومعالجتها وإعادة استخدامها.

- وضع إطار مؤسسي لإدارة النفايات الخطرة والكيماوية يتضمن نشر المعرفة وتبادل المعلومات، وتطوير إجراءات الرقابة على حركة النفايات بالطرق السليمة، وتخزين النفايات الخطرة والكيماوية وجمعها والتخلص منها بالطرق السليمة.

- تحسين عملية فرز النفايات الطبية ونقلها وتخزينها ومعالجتها، وتطوير التشريعات اللازمة لإدارة النفايات الطبية وتطبيقها.

- تخفيض تصريف مياه الصرف الصحي خارج الشبكة وزيادة قدرة معالجتها.
- 3. مكافحة التلوث
 - تعزيز آليات مراقبة التلوث في المناطق المدنية والصناعية وخفضه واحتوائه.
- 4. الموارد الطبيعية وإعادة استخدام الأراضي
 - تحسين إدارة المحميات الطبيعية ووضع مخطط شامل لاستعمالات الأراضي وضمان الالتزام به.
 - صياغة سياسة طويلة الأجل شاملة لمكافحة التصحر ودمجها بالسياسات الوطنية للتنمية المستدامة.
 - تطبيق مبادئ الإدارة السليمة لاستخدام المياه في منطقة البحر الميت والمناطق المحيطة.
 - دمج سياسات حماية البحر الأحمر وبيئته في سياسات التنمية، بما فيها تعزيز برامج المراقبة الملزمة للمياه والمرجان.

مؤشرات الأداء

تم وضع مجموعة من مؤشرات الأداء لمراقبة وتقييم تطبيق المبادرات أعلاه، وتورد الجداول 1، 2، 3، 4، و 5 أهمها:

الجدول (1): مؤشرات أداء رئيسية مختارة لقطاع المياه

مؤشرات الأداء الرئيسية	حاليا	الهدف (2012)	الهدف (2017)
النسبة المئوية للمواطنين المخدمين بشبكات المياه	97%	98%	98%
النسبة المئوية للمواطنين المخدمين بشبكات الصرف الصحي	58%	70%	80%
نسبة الفاقد من المياه المنزلية	46%	30%	20%
حصة الفرد السنوية من المياه	150م ³	160م ³	170م ³
نسبة استعادة الكلفة (التشغيل والصيانة على المدى القصير، والتشغيل والصيانة وجزء من الكلفة الرأسمالية على المدى البعيد)	70%	75%	80%
نسبة استعادة كلفة التشغيل والصيانة لمياه الري في وادي الأردن	45%	100%	120%

الجدول (2): مؤشرات أداء رئيسية مختارة لقطاع الطاقة

مؤشرات الأداء الرئيسية	حاليا	الهدف (2012)	الهدف (2017)
النسبة المئوية للغاز من خليط الطاقة الكلي	18%	25%	30%
النسبة المئوية لمصادر الطاقة المتجددة من خليط الطاقة الكلي	1%	2%	3%
النسبة المئوية للمنازل التي تستعمل الطاقة الشمسية لأغراض تسخين المياه	14%	20%	25%
كثافة استهلاك الطاقة (كغم مكافئ نפט / 1000 دولار بأسعار عام 1995)	620	550	500
النسبة المئوية من المباني الجديدة التي تلتزم بمعايير حفظ الطاقة	~0%	40%	70%
النسبة المئوية للفقد الكهربائي بالنقل والتوزيع	13.4%	12.8%	12%

الجدول (3): مؤشرات أداء رئيسية مختارة لقطاع النقل

مؤشرات الأداء الرئيسية	حاليا	الهدف (2012)	الهدف (2017)
عدد رخص سيارات التوكسي النوعية	0	4	6
العمر التشغيلي للحافلات (سنة)	20	15	12
درجة الرضى لدى المواطنين عن خدمات الحافلات	غير متوفر	%60	%80
النسبة المئوية للشاحنات المرخصة التي تمتلكها شركات نقل مسجلة	%35	%50	%65
درجة الرضى لدى المواطنين عن البنية التحتية للطرق	لا يتوفر	%60	%80
عدد الركاب في اليوم على متن القطارات الخفيفة بين عمان والزرقاء	-	60000	100000
النسبة المئوية للتجارة البحرية الإقليمية عبر ميناء العقبة (الحاويات)	%2	%4	%8
عدد السياح القادمين عن طريق الجو (مليون سائح في السنة)	1.3	5	8

الجدول (4): مؤشرات أداء رئيسية مختارة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات البريدية

مؤشرات الأداء الرئيسية	حاليا	الهدف (2012)	الهدف (2017)
نسبة الانتشار (Teledensity): عدد الخطوط الهاتفية بالنسبة لعدد السكان	%12	%12	%12
قطاع الاتصالات المتنقلة - نسبة الانتشار	%40	%56	%79
قطاع الاتصالات المتنقلة - معدل سعر دقيقة الاتصال الداخلي (فلس)	80	60	30
نسبة انتشار الحواسيب بالنسبة لعدد السكان	%6	%21	%42
نسبة انتشار Internet Accounts بالنسبة لعدد السكان	%2	%5	%20
النطاقات المتوفرة Access Bandwidth (مع)	340	846	6425
نسبة البريد الموزع في اليوم التالي	%0	%99	%99

الجدول (5): مؤشرات أداء رئيسية مختارة لقطاع حماية البيئة واستدامتها

مؤشرات الأداء الرئيسية	حاليا	الهدف (2012)	الهدف (2017)
النسبة المئوية من النفايات الخطرة التي تعالج بشكل فعال لإزالة خصائصها الخطرة	0 - %5	%100	%100
النسبة المئوية من النفايات الطبيّة المعالجة	%53	%100	%100
النسبة المئوية من المواطنين المخدومين بشبكات الصرف الصحي	%58	%70	%80
نسبة استغلال محطات معالجة مياه الصرف الصحي	%153	%125	%90
معدل تركيز الجسيمات في الهواء في وسط عمان التجاري (ميكروغرام في المتر المكعب)	165	60	20
مؤشر نوعية الهواء (ESI)	0.24	0.65	1.0
مؤشر التنوع الحيوي الخاص بمؤشر الاستدامة البيئية (ESI)	0.14	0.25	0.4
عدد المناطق المحمية	25	29	33
مستوى المياه في البحر الميت	414 م تحت سطح البحر	414 م تحت سطح البحر	414 م تحت سطح البحر

الأجندة الوطنية: حقائق وأرقام

- تتضمن الأجندة الوطنية برنامج عمل يهدف الى شمولية كافة المواطنين بحلول العام 2012 بمظلة التأمين الصحي.
- أطلقت الأجندة الوطنية حوارات مفيدة وصحية حول ملفات ساكنة في المجتمع الأردني. وجود الاختلاف في الآراء هو دليل نقاش وحوار وطنيين.
- الأجندة الوطنية بداية الطريق وليست نهايته.
- ليست الأجندة الوطنية مجرد مجموعة من الأرقام فقط بل هي توجه مسلكي جماعي واصلاحي للدولة الأردنية من منطلق شمولي ليس نخبويًا بل هي للمواطن الأردني تعنيه وتتوجه اليه وتهدف الى رفع مستوى معيشته بالفعل والإرادة لا بالكلام والشعارات.
- خطط الأجندة الوطنية قابلة للقياس لا تكتفي بالملامح العامة بل تعمل ضمن مقاييس موضوعية للأداء.
- الأجندة الوطنية حدّ فاصل ما بين ابقائها وثيقة فكرية مرجعية او خارطة طريق سياسية، اصلاحية وتنموية حقيقية. هذا الحد والطريقة الوحيدة لأنجاز النتائج المرجوة هو في توسيع ملكية الأجندة الوطنية لتشمل المجتمع الأردني دون استثناء.
- تقدّم الأجندة الوطنية فرصة مثالية لتصبح نقطة التقاء وتوافق وطني هدفه تطوير آليات ادارة الحوار بأسلوب ديموقراطي فعّال وقادر على تحقيق العوائد والنتائج المنشودة.
- تتضمن الأجندة الوطنية برنامج عمل يهدف الى شمولية كافة المواطنين بحلول العام 2012 بمظلة التأمين الصحي.
- تتضمن الأجندة الوطنية خطة عملية لتوفير 600,000 فرصة عمل جديدة خلال السنوات العشر المقبلة للتغلب على البطالة عن طريق خفض نسبتها من 12.5% الى 6.8%
- تحقّق الأجندة الوطنية تخفيضاً لنسبة الفقر من 14.2% الى 10%.
- سيؤدي تنفيذ الأجندة الوطنية إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 1532 دينار إلى 2540 دينار.
- تُحدّد الأجندة الوطنية برنامجاً فعّالاً سيؤدي الى إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة في القوانين والتشريعات العاملة وذلك بحلول العام 2015.
- أدرجت الأجندة الوطنية منهجية عملية لتحويل عجز الموازنة والبالغ 11.8% بعد المساعدات إلى فائض مالي قبل المساعدات يبلغ 1.8% عام 2017.
- عالجت الأجندة الوطنية موضوع الإصلاح الضرائبي الشامل لتحقيق العدالة والمساواة ومنع التهريب الضريبي وتعزيز العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلفين.
- وضحت الأجندة الوطنية كيفية تحقيق نسبة نمو تصل الى معدل 7.2% لكل من العشر سنوات المقبلة.
- بيّنت الأجندة الوطنية الخطة التي بإمكانها تخفيض نسبة الدين العام من 91% الى 36% إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- أوضحت الأجندة الوطنية ان نسبة الإنفاق على البحث العلمي ستزيد وفقاً للخطة المنهجية من 0.34% الى 1.5% بحلول العام 2017.
- تشمل خطط الأجندة الوطنية تشكيل فريق وزارى لتنفيذ بنودها حيث ان كل وزارة ستشئ فريقاً للمتابعة وكل وحدة ستقوم بإعداد تقارير يتم رفعها الى وزارة مراقبة الأداء الحكومي ومن ثم لرئاسة الوزراء، تمهيداً لنشرها على العامة.